محضر الجلسة 335

التاريخ: الثلاثاء 11 ربيع الأول 1424 (2003/05/13)

الرئاسة: السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

لقد سعد المغاربة قاطبة وغمرتهم مشاعر البهجة والفرح على إثر الحدث السعيد لميلاد سمو ولي العهد، صاحب السمو الملكي مولاي الحسن حفظه الله.

وإنها لمناسبة غالية، نتقدم من خلالها إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بأخلص مشاعر الولاء والوفاء والتبريك، داعين الله جلت قدرته أن يحفظه ويرعاه، ويديم الأواصر المتينة التي تجمع العرش بالشعب، وأن يحقق على يده ما يطمح إليه شعبه الوفي من المزيد من التقدم والرخاء. إنه حدث وطني وتاريخي سيظل محفوفا بكل مشاعر الولاء والتعلق بشخص جلالته في قلوب وذاكرة المغاربة كرمز قوي على دوام العروة الوثقى التي تجمع العرش بالشعب والشعب بالعرش.

ويطيب لي أن أخبر المجلس الموقر أنه على إثر الإعلان عن هذا الخبر السعيد، فقد رفع السيد رئيس مجلس المستشارين برقية التبريك والتهاني باسم كافة أعضاء المجلس إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

حفظ الله مولانا الإمام وأدام عليه موفور الصحة والسلامة والعافية، وأقر عينه بولي عهده، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن حفظه الله، وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب، وبالإجابة قدير. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته (تصفيقات).

السادة المستشارين المحترمون، السادة الوزراء،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس، كالعادة، وكل يوم ثلاثاء، هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات، لكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد علي لطفي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

بالفعل توصلت رئاسة المجلس بالمشاريع التالية:

1- مشروع قانون رقم 03.29 يقضي بتمديد مدة انتداب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس العمالات والأقاليم، وبانتهاء مدة انتداب ممثلي المأجورين، وتنظيم انتخاباتهم الجديدة.

2- مشروع قانون رقم 03.30 يتعلق بإجراء مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف الفلاحية، وغرف التجارة والصناعة والخدمات، وغرف الصناعة التقليدية، وغرف الصيد البحري.

3- مشروع قانون رقم 03.31 يتعلق بالتدابير الانتقالية المطبقة على ميزانية 2003 للمجموعات الحضرية والجماعات الحضرية المكونة لها، التي سيتم حذفها في إطار الرجوع إلى نظام وحدة المدينة.

وفيما يتعلق بالأسئلة الشفوية والكتابية، توصلت الرئاسة من يوم 6 ماي إلى يوم 13 ماي الجاري بـ28 سؤالا شفويا، و8 أسئلة كتابية، وتم سحب سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين. حضرات السادة نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال. هناك سؤالان آنيان و16 سؤالا عاديا.

قبل أن أعطي الكلمة لأول متدخل في إطار الأسئلة الآنية، أقترح على المجلس الموقر، وفي إطار وحدة المواضيع المدرجة في هاته الجلسة، ولتسهيل مأمورية السادة الوزراء، وكذلك واضعي الأسئلة، أقترح عليكم تعديلا جزئيا فيما يخص الترتيب: أعطي الكلمة بطبيعة الحال للسيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي في السؤال الأول الآني، ثم للسيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات فيما يخص السؤال الآني الثاني،ثم مباشرة نعطي الكلمة لصاحب السؤال المتعلق بوضعية التعاونيات في قطاع الصناعة التقليدية لارتباطه مع السيد الوزير المكلف بالصناعة التقليدية، ثم بعده سؤال حول مراقبة الأسعار المرتبط بالصناعة والتجارة والمواصلات، وبما أن السيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات سينوب عن السيد الوزير

المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية، فأقترح على المجلس كذلك أن تعطى الكلمة لصاحب السؤال المتعلق بتنشيط وتأهيل الاقتصاد الوطني، وبالتالي سنكون قد رتبنا جلستنا ترتيبا قطاعيا، وذلك تسهيلا لمأمورية السادة الوزراء.. أظن أن الوقت كاف لأدراج جميع هاته الأسئلة في الجلسة العمومية.

إذن أعطي الكلمة بإذنكم لواضع السؤال الأول حول الهيئة الناخبة لغرفة الصناعة التقليدية، سؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السادة: محمد قداري، العربي القباج، محمد فاضل يارا، طه الفيلالي، ومحمد أبو الفرج. السيد رئيس الجامعة لكم الكلمة، السيد قداري.

المستشار السيد محمد قداري:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد القداري:

السيد الرئيس،

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

في البداية، السيد الرئيس، باسم الصناع التقليديين، نتقدم بتهانينا الحارة والخالصة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على إثر الحدث السعيد ألا وهو ميلاد صاحب الملكي ولي العهد المملكة مولانا الأمير الحسن إذن فتهانينا لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس، السيد الوزير، كما هو معلوم من المقرر إجراء الانتخابات الخاصة بتجديد أعضاء الغرف المهنية ومنها غرف الصناعة التقليدية في أواخر يوليوز من هذا العام، عام 2003،وما يتطلب ذلك من إجراءات تمهيدية سابقة بما فيها حصر الهيئة الناخبة كذلك التي يحق لها التسجيل في اللوائح الانتخابية حتى يكون لها الحق في التكوين والتأطير وكذلك حتى تكون تمثل الصناع التقليديين على الصعيد الوطني، ومن المعلوم كذلك السيد الوزير أن هذه الهيئة الناخبة لم تعرف أي تغيير منذ زمن طويل، الأمر الذي جعل بعض المنتسبين لهذا القطاع الهام يتساءلون عن إمكانية إعادة النظر في قائمة الحرف التي تدخل في إطار الصناعة التقليدية لضمان تمثيلية أفضل لهذا القطاع، تمشيا مع خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله عند افتتاحه السنة التشريعية الرابعة للولاية السابقة عندما قال صاحب الجلالة "نريد من الغرف أن نكون رافعة اقتصادية" انتهى كلام جلالة الملك.

وهذا المبتغى لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هذه الغرف تمثل جميع الحرف المنضوية تحت لواء قطاع الصناعة التقليدية أحسن تمثيل بعيدا عن كل ما من شأنه أن ينعكس سلبيا على المسار الديموغرافي أو الديمقراطي لهذه الغرف بالنظر للدور الذي تلعبه الهيئة الناخبة من حيث إفراز نخبة في مستوى تطلعات الصناع التقليديين، السيد الرئيس هذا ما يجرنا إلى السؤال لأنه مازال مكملاتش 3 دقائق وحبستيني السيد الرئيس، هذا ما يجيرنا إلى وضع السؤال التالي، السيد الرئيس، السيد الوزير ما هي استراتيجية الحكومة في هذا المجال شاكرين له تلبيته الدعوة لأنه لم يسبق أن لبي دعوة الصناع التقليديين بهذا الشكل واستجاب فوريا لسؤالنا الآني، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

لسيد محمد خليفة، وزير لصناعة لتقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

بادئ ذي أتوجه بالشكر إلى السيد قداري، المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على وضع هذا السؤال وفي هذا الظرف بالذات، لابد نؤكد السيد الرئيس على أننا نشاطر السيد المستشار المحترم كلما تفضل به ونشاطره في طرحه بأنه بالفعل يجب أن نكون لوائح غرف الصناعة التقليدية غرف خاصة بالحرفيين وخاصة بالمعنيين الذين يمكن أن تنطبق فيهم وعليهم صفة الصانع التقليدي وأؤكد له بأنه من نفس التوجه أي من نفس الإشارات القوية بل توجيهات جلالة الملك، الحكومة تأخذ على عاتقها أن تسير في التوجه الذي أعطاه صاحب الجلالة، ليس فقط هنا في البرلمان ولكن كذلك في الرسالة الواضحة التي وجهها للصناع التقليديين في مدينة فاس يوم 14 شتنبر 2001 حيث أكد بالحرف حفظه الله وإعادة النظر في هيكلة وأشكال تنظيمات الصناعة التقليدية بترجيح الاحترافية في مؤسساته التمثيلية لتشكل رافعة قوية للنهوض بالقطاع من خلال نخبة حرفية في مستوى مواكبة التوجه الجديد للاستثمار والتنمية الجهوية انتهى الاستشهاد بكلام جلالة الملك، فإذن لنا تماما - الطريق واضح أمام الحكومة.

ونستطيع أن نؤكد للسيد المستشار المحترم أننا بالفعل، الحكومة هيأت مشروع قانون لتعديل المادة 228 من مدونة الانتخابات التي حقيقة يجب أن لا تحتوي فقط على الصنفين المشار إليهما في المرسوم المطبق لهذا النص القانوني ولكن يجيب كذلك أن تضاف أصناف أخرى وتحذف أصناف أخرى لربما عند تقديمي لمشروع قانون الهيأة، كنت قد أشرت إلى ملامح هذا التغيير في تعديلات في النص القانوني أؤكد للسادة المستشارين المحترمين أننا، بالفعل النص جاهز الآن وليس فقط النص ولكن عناية بالصناع التقليديين فحتى النص الذي لم يغير من سنة 1963 والمتعلق باختصاص غرف الصناعة التقليدية كذلك أخذ طريقه وهيأت بشأنه نصا قانونيا متكاملا والحكومة الآن من خلال لجنة عينها السيد الوزير الأول تعكف على دراسة النصين معا ولربما عن قريب سيقدم النص القانوني المتعلق بالاختصاصات وبتطوير هذه الاختصاصات وممارستها أما فيما يتعلق بالجزء الأول وهو موضوع السؤال فنعتبر بأن الإكراهات التي عرفتها التطور الانتخابي خلال هذه السنة هو الذي حال دون تقديمها مصاحبة نظرا لأسباب لا داعي للاستمرار في شرحها ولكن نؤكد للسادة المستشارين المحترمين أننا سنبقى متتبعين لهذا النص حتى يخرج إن شاء الله في القريب العاجل، شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، أظن أن الإجابة مستفيضة لكم الكلمة السيد المستشار.

تعقيب المستشار محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس،

في البداية كنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو الشافي وكذلك وتتمة للأجوبة التي جاءت على لسان السيد وزير الداخلية الأمس في لجنة العدل والتشريع إذن ما علينا إلا أن نثمن ما جاء على لسان الحكومة بواسطة الوزيرين وكذلك احنا خاص على الأقل يعني ذاك التش الذي قيل لنا الآن غير يطبق على أرض الواقع، راه غيكون الخير إن شاء الله، علاش لأنه تداخل الأصناف راه ماشي بسهولة راه من المسائل كما جاء على لسان واحد العدد ديال المستشارين من المسائل اللي خلات أن الغرف ديالنا تكون فيها شبه ركود، لا غرف التجارة والصناعة والخدمات ولا غرف الصناعة التقليدية وبالتالي يعني كاين تداخل كاين اللي كتلقى عنده الصنف ديالو، خاصو يكون في غرفة التجارة والصناعة والخدمات كيمشي للصناعة التقليدية وكيكون عنده مثلا صنف اللي هو والعكس صحيح إذا أغير هذه توعية خاص على الأقل أننا تكون نوعية بالنسبة للناس الحرفيين أراه ماشي احنا إقصاء ما بغيين نقسيو حتى حاجة احنا غير الحرف تكون منظمة وكل صنف وكل حرفة تمشي للاتجاه الصحيح ديالها باش إكونوا عندنا غرف في المستوى وما نخليوش على أنه 6 سنوات أخرى دوز لنا باطلة نضافر الجهود جميعا لا منتسبين ولا حكومة ولا برلمان باش تكون عندنا غرف في المستوى المطلوب ومستوى تطلعات ديال جلالة الملك نره الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، ننتقل إلى قطاع الصناعة والتجارة والمواصلات بسؤال آني حول إحداث غرف للصناعة والتجارة والخدمات والصناعة التقليدية، ببعض مناطق المملكة هذا السؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السادة السيد كبور الماسي، إسماعيل قيوح، محمد آيت مبارك والسيد رئيس الفريق، السيد سعيد التدلاوي السيد عادل المعطي، السيد مومن البشير، عبد القادر لبريكي، السيد ميلودي عفوت، أحمد الديبوني والأستاذ النقيب محمد السلامي. أحد السادة المستشارين المحترمين، السيد محمد أيت مبارك لكم الكلمة، تفضلوا.

المستشار المحترم السيد محمد أيت مبارك:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، السادة المستشارون،

السيد الوزير، تعاني بعض المناطق المملكة خصاصا في غرف الصناعة والتجارة والخدمات وكذا غرف الصناعة التقليدية وهو ما يتنافى مع سياسة اللامركزية واللاتركيز الداري فمثلا ما فتئ فعاليات إقليم تارودانت تلتمس دراسة إمكانية إحداث غرفة للتجارة والصناعة والخدمات وغرفة للصناعة التقليدية بهذا الإقليم وذلك في إطار سياسة القرب ودعم التأطير المؤسساتي للشأن الاقتصادي وفي هذا الصدد ورغم المجهودات المحمودة التي تقوم بها غرفة التجارة والصناعة والخدمات وكذا غرفة الصناعة التقليدية لأكادير في مجال التنسيق والتأطير فإن شساعة نفوذها الترابي يحد من نشاطها خصوصا على المستوى التواصلي مع الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين ومختلف الإدارات إضافة إلى هذه الاعتبارات فإن إقليم تارودانت الذي يصل عدد جماعاته إلى 89 جماعة تتميز بنسيج

اقتصادي جد مهم على مستوى التجارة والصناعة والخدمات والصناعة التقليدية، وفي نفس السياق وبناءا على التسجيل في اللوائح الانتخابية يبين بأن النسيج الاقتصادي بالإقليم ما فتئ يعرف تحولا في كل المجالات إذ عرفت تطورا ملموسا مقارنة مع سنة 1997 ولا يخفى عليكم السيد الرئيس السادة الوزراء بأن الرسالة الملكية الموجهة إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 9-01-2002 تشكل المرجعية في مجال تشجيع الاستثمار وتعتبر حلقة من ضمن سلسلات التعليمات الملكية السامية الهادفة إلى ترجمة سياسة القرب إلى واقع ملموس، لذا نلتمس منكم السيد الوزير دراسة إمكانية إحداث غرفة للتجارة والخدمات والخدمات وكذا غرفة للصناعة التقليدية خاصة بالإقليم المذكور. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم، الكلمة للسيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات.

لسيد رشيد لطلبي لعلمي وزير لصناعة ولتجارة ولخدمت:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أثير انتباه السيد المستشار المحترم ومن خلاله السادة المستشارين أن جوابي سيقتصر على الجانب المتعلقة بغرف التجارة والصناعة والخدمات ولم أتطرق إلى غرف الصناعة التقليدية لكون هذا القطاع، أي غرف الصناعة التقليدية ليس من اختصاص هذه الوزارة، هو من اختصاص وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

فأود فيما يخص غرف التجارة والصناعة أن أذكر السيد المستشار إلى أن عدد هذه المؤسسات يصل حاليا إلى 28 غرفة منها ما يغطي نفوذ عد من الأقاليم والولايات بالمملكة والواقع أن الوزارة توصلت بعدة طلبات من عدة فاعلين ومسئولين على الصعيد المحلي، عمالات، مجالس إقليمية الخ.. والتي لا تتواجد في دائرة نفوذها الترابي غرف للتجارة والصناعة والخدمات وأن خلق غرف جديدة كما يعلم السادة المستشارون يتطلب عدة تدابير تنظيمية وإمكانيات مادية وبشرية مهمة تمكنها من تغطية حاجية التسيير والاستثمار، وأن هذه الإمكانيات لاسيما منها المادية الموضوعة رهن إشارة هذه المؤسسات لا تكفي حاليا لسد حاجياتها.

وحتى نتمكن من التوفر على نظرة شمولية فإن الوزارة منكبة كما جاء في كلام السيد الوزير حول غرف الصناعة التقليدية، فنحن نشتغل يعني بتنسيق من أجل إعداد واحد الدراسة شمولية لكل الغرف المهنية ثم إعداد قوانين واختصاصات، توسيع اختصاصات هذه الغرف الخ، فهناك واحد اللجنة منكبة على هذه الدراسة هذه والوزارة بالخصوص منكبة حاليا على دراسة إمكانية إحداث مجموعة من غرف التجارة والصناعة والخدمات في المناطق الغير المتواجدة بها وهذه الدراسات تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الإمكانيات المالية والبشرية وإحداث غرف جديدة وأن إقليم تارودانت بالخصوص الذي تحدث عنه السيد المستشار المحترم مدرج ضمن اللائحة التي تشملها الدراسة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على إجابته، هناك تعقيب، الحاج كبور الماسي لكم الكلمة.

المستشار السيد كبور الماسي:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة الوزراء السادة المستشارين المحترمين، كنشكروا السيد الوزير في الحقيقة على أجوبته اللي هما التجارة والصناعة هما، اللي كنتمناوا من السيد وزير الصناعة راه قدمنا له رسالة البارح، ونتمنا والسيد الرئيس باش تاتيه حتى هو لأنه السيد الرئيس حيث صعنا درناهم بجوج في هذا السؤال باش إجاوبونا بجوج لا الصناعة التقليدية ولا على التجارة، ميخافش عليك آلسيد الوزير في الحقيقة مشكورين اللي هو إقليم تارودانت احنا كنهدروا على المملكة ككل، غير كنعطيو أمثلة بمدينة تارودانت في الحقيقة اللي هي 89 جماعة، وكلما هي تتبدل مجهودات واللا هي بعيدة وفيها الناس ديال الصناع، بعيد، جميع الإقليم الذي هو كبير نظرا للكبر اللي كبير وتيبع لأكادير، اهنا بغينا القرب ديال الإدارة باش تقرب واحنا على أبواب الانتخابات آلسيد الوزير، اما إلى بقينا كنتبعوا الدراسات مغدي نلحقوا، اللي كتعرف الانتخابات على الأبواب، واللي كنطلبو منكم السيد الوزوير باش تكون المساعدة ديالكم، وتيبدلو مجهودات لتقريب الإدارة من المواطنين باش كلهم الخدمات يتمشاوا في كبغات الوقت والصناع وتكون تشجيعات إلى خرج غير مثلا 80 ولقى الغرفة احداه ماشي هي تضربت بـ160 كليمو متر حيث تيدورب 80 كيلو متر كيجيها جبلي ويجيها

من اولاد بن رحيل، أوغوز، إيجوها من واحد العدد لأنه، زغما الجماعات والبلديات كثيرة فاش كاين محسوب هاذ الصناع وكلشي هذا من حيث يلحق لتارودانت يلاه يكول باسم الله يطلع لأكادير، احنا أكادير بدلو مجهودات وخدامين ما نكولو حتى شي حاجة، ولكن في الحقيقة بغينا القرب آالسيد الوزير، واحنا على أبواب الانتخابات مدى بينا أكونوا جوج غرف من التجارة ومن الصناعة في إقليم ترودانت، وجميع الأقاليم اللي محتاجة إتزادها وشكرا.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، ننتقل اضن بأننا أتينا على نهاية الأسئلة الآنية، وننتقل إلى الأسئلة العادية، وكما تم الاتفاق مسبقا أعطى الكلمة للمستشار المحترم، السيد مصطفى الشطاطبي أو السيد خالد العلمي، أو السيد محمد عشاب أو السيد محمد المرس لوضع سؤاله حول وضعية التعاونيات في قطاع الصناعة التقليدية لكم الكلمة السيد مصطفى.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يعتبر المجال التعاوني إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها قطاع الصناعة التقليدية وذلك لما يلعبه من دور في جميع شتات الصناع وتكثيف جهودهم داخل وحدات إنتاجية تساهم في الرفع من المستوى الفني للمنتوجات التقليدية وأيضا تحسين المستوى المادي والاجتماعي للمتعاونين وخلق فرص الشغل بالنسبة للصناع الشباب كما يشكل هذا القطاع مصدر عيش لفئة عريضة من الصناع ويساهم في تنمية اقتصاد البلاد إلا أنه وبالرغم من الأهمية التي يكتسيها فإن المجال التعاوني تعتريه العديد من المشاكل والمعيقات مرتبطة بمجال التشريع والتمويل وغيرها مما يؤثر سلبا على نموه ويحول دون بلوغه الأهداف المتوخاة.

ويمكن تلخيص أهم هذه المشاكل فيما يلي: تعقد المساطر الإدارية المتبعة للحصول على الترخيص، مشاكل السجل التجاري الذي يحول دون مشاركة التعاونيات في الصفقات العمومية، مشكل فرض تعيين مراقبي الحسابات من طرف المتعاونين من بين هيئة الخبراء والمحاسبين دون التمييز بين خصوصية التعاونيات والشركات، انعدام التغطية الصحية الاجتماعية لفائدة المتعاونين، وعدم ملائمة نظام الضمان الاجتماعي مع الظروف المادية للصناع أيضا مشكل الضمانات المطلوبة من طرف الأبناك للمتعاونين عند طلبهم للقرض، انعدام وسائل تحفيزية وتشجيعية لفائدة المتعاونين، انعدام برامج للتأطير والتكوين تتلاءم مع حاجيات المتعاونين، مشكل تدني مردودية المؤسسات التعاونية بفعل سوء التدبير وضعف الحس التعاوني مما يتطلب إعادة النظر في الإطار المنظم للتعاونيات بشكل يجعل منها مؤسسات تنموية حقيقية مع تشجيع العمل الجمعوي من أجل ضمان تأطير فعال للحرفيين من أجل ذلك نسائلكم السيد الوزير حول الأسباب الحقيقية التي تعيق تطور القطاع التعاوني الذي يخضع لوصايتكم كما نسائلكم حول الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لتحديث القطاع انسجاما مع ما نص عليه التصريح الحكومي من الاعتماد على سياسة القرب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

السيد امحمد الخليفة وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

بادئ بدء أتوجه بالشكر إلى السيد المستشار المحترم الأستاذ السيد مصطفى الشطاطبي على عنايته بقطاع الاقتصاد الاجتماعي ولاسيما ميدان التعاون وأريد أن أقول له إن الأمر بالنسبة للصناعة التقليدية وتعاونية الصناعة التقليدية ليس فقط مجرد أنه هناك إحباطات، او هناك عدم إنتاج، إن الأمر يتعدى هذا الوصف بل يمكن أن نقول بأن قطاع الصناعة التقليدية، تعاونيات الصناعة التقليدية لا تتعدى 500 تعاونية، لا يشارك فيها أكثر من 13800 منخرط برأس مال لا يتعدى 111 مليون درهم هذا في وسط الصناعة التقليدية الذي يتجاوز عدد أفرادها اثنان مليون ونصف، مئات الحرف ولا نجد في هذه التعاونيات إلا أربعين حرفة وكثيرا من المشاكل الأساسية تعتري هذا القطاع..

ويمكن أن أقول وأزيد، هل كل هذه التعاونيات الموجودة الآن وهي قليلة وقليلة جدا بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، هل يمكن أن نقول إنها مؤهلة وتقوم بدورها التعاوني، إن المشكل أعمق من أن نطرح فقط الأسباب والمسببات ولكن يجب أن نتجه بفكرنا إلى أن الاقتصاد الاجتماعي في عمقه، سواء عنينا به الميدان

التعاوني أو عنينا به المقاولات الصغرى والمتوسطة أو عنينا به أي شكل من أشكال الاقتصاد الذي يجب أن يتجمع أو يتحلق حوله الصناع التقليديون أو حرفيون أو حتى ذوو دخل محدود.

هذا القطاع يجب أن نهتم به في جوهره لأننا نرى بالنسبة للعالم كله وفي أوروبا بالذات في فرنسا في أسبانيا أنه تخلق منات، يمكن أن أقول آلاف آلاف المقاولات الصغرى وآلاف التعاونيات في كل سنة وهي الدعامة الحقيقية لتأهيل الاقتصاد ومن تم فإننا يمكن أن نقول بأنه بالنسبة للحكومة التي أخذت على عاتقها وعلى كاهلها أنها تؤطر هذا القطاع فإن هناك تأهيل على عدة مستويات، المستوى الأول هو التأهيل القانوني وبالتالي يجب إعادة النظر في القانون الذي نظم مكتب تنمية التعاون ولم تقع بشأنه أية مراجعة منذ سنة 1983 وهذا شيء مهم، ثانيا بالنسبة لهذا القطاع يجب أن نكون حملات تحسيسية وتشعير المواطنين وتشعير الحرفيين بأهمية التعاون الذي يعطيهم الكثير من الامتيازات ويعطيهم الكثير من الالتزامات المالية نحو الدولة وبالتالي يجب أن تتضافر كل الجهود من أجل خلق هذه الثقافة الجديدة في المغرب من أجل أن يكون بالفعل قطاع التعاون قطاع قاطرة حقيقية للاقتصاد الاجتماعي وبالتالي لتأهيل اقتصادنا وبالتالي لكل الفعاليات الحية في البلاد أن تجد نفسها وأن تجد قوة من أجل أن تنخرط في عالم لا يرحم وفي عصر العولمة بالذات.

ثالثا هناك على المستوى الآخر الذي هو مستوى التأهيل البشري وأعني بذلك تكوين الأطر إن التعاون في البلاد غير مؤطر ولا يمكنني أن أقول غير مؤطر بما فيه الكفاية بل إن هناك انعدام للتأطير وهذا شيء أساسي لا يمكن أن يقوم تأطير للتعاونيات بدون أن نوجد أولا أطر تفهم ما معنى التعاون وتريد أن تنخرط على الصعيد الوطني من أجل تأهيل المواطنين للانخراط في هذا القطاع، أكثر من هذا وذاك فإنني متفق معكم على كل المشاكل التي أثرتموها ولقد لخصناها في 8 خمس محاور، هذه الخمس محاور هي التي نعكف الآن عليها من أجل أن تكون هناك فلسفة متكاملة للنهوض بهذا القطاع وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد مصطفى الشطاطبي لكم الكلمة.

المستشار مصطفى الشطاطبي:

السيد الوزير أعتقد أن مشاكل التعاونيات هي مشكل قطاع الصباغة التقليدية برمته المشكل مرتبط بمشكل القطاع وأعرف القطاع جيدا، بطبيعة الحال التعاونيات عبر مهيكلة وبالفعل غير مؤطرة لكن هناك غياب الإمكانيات لتشجيع النشاط التعاوني ولتوسيع مجاله وأيضا لترويج المنتوج والخدمات ديالو وكذلك كاين مشاكل كتعلق بالمواد الأولية وهناك أيضا المشكل ديال القطاع كيتميز بواحد الخصوصية وهذه الخصوصية كتمنحها له الأنظمة والقوانين المؤطرة لهذا المجال لكن هذا المبدأ الذي يؤكد على التسيير الجماعي للتعاونيات يتم خرقه من طرف أغلب التعاونيات وهذا الشيء كان له بطبيعة الحال انعكاس سلبي على العديد من التعاونيات التي عرفت الإفلاس، منذ سنوات، السيد الوزير ما يتضح لي هو أنه هناك غياب نظرة شمولية بالفعل للنهوض بالقطاع وفق مدة زمنية لأنه هذا القطاع في زمان قدم خدمات كثيرة وكان هو الاقتصاد الحقيقي لبلادنا، العديد من الحرف الآن تنقرض، يجب الاعتناء كذلك بالعاملين في هذا المجال من الناحية المادية ومن الناحية الاجتماعية والمعنوية، القطاع التعاوني يتطلب تفعيل آليات المراقبة والتدخل من أجل تصحيح وضعية التعاونيات في أقرب الآجال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم هناك تعقيب السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

نظرا لأهمية الموضوع أريد من السيد الرئيس أن يسمح لي ببعض الدقائق في لتعقيب على السيد المستشار المحترم، أريد فقط أن أؤكد شيئا واحدا، أنه ضخامة ملف التعاونيات وضخامة المشاكل التي تعاقبت وتعاقبت منذ سنين عديدة لابد من إرادات قوية من أجل الانكباب على مشاكلها لحلها وما أشرتم إليه هو جزء يسير من شيء كثير تشتكي منه هذه التعاونيات فليس فقط انه مجالسها الإدارية لا تجتمع وأن من داخلها تقع المشاكل وأنها غير قادرة على المحاسبة وأن البعض يستأثر بها، ليس فقط هذا، أكثر من هذا أنه يجب أن يكون هناك تأهيل قانوني وتفهيم للمتعاونين بأن التعاونية أساسه هو احترام القانون الذي ينظم التعاونية وهذا ما نعني به بالتأهيل القانوني وبالتالي لابد من إعادة النظر في قانون 1983، التأهيل بمعنى التأطير لا يمكن أن نتحدث عن تعاون حقيقي في

المغرب دون أن تكون لنا جحافل من المكونين والمؤطرين تسهم معنا في إعداد أرضية حقيقية لإنبات فكرة التعاون في المغرب من أقصاه إلى أقصاه، ثالثا إن هذه المعيقات التي تشهرون بها السيد المستشار المحترم هو ما عبرت عنه بأننا لخصناها ولنا استراجيتنا الحقيقية في خمس محاور أساسية هذه المحاور الأساسية إن استطعنا التغلب على كل المشاكل الداخلة فيها سنكون قد أهلنا الاقتصاد الاجتماعي وأهلنا قطاع التعاون ببلادنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وكذلك شكرا له على مساهمته وأجوبته المقنعة ننتقل إلى القطاع الموازي لقطاع الصناعة التقليدية أي قطاع الصناعة والتجارة والمواصلات بسؤال حول مراقبة الأسعار وحماية المستهلك المغربي هذا السؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السادة نور الدين بركاع، السيد محمد عذاب الزغاري والسيد إدريس الراضي، الدكتور بركاع لكم الكلمة.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، إخواني المستشارين،

سؤالي يتعلق فعلا بحماية المستهلك ومراقبة الأسعار، السيد الوزير هذا الموضوع له علاقة مباشرة ومتينة بالحياة اليومية للمواطنين ومن هنا جاءت أهمية السؤال وحماية المواطن المغربي من غش المتلاعبين في أسعار أو وزن أو جودة المنتوجات الاستهلاكية عموما والمواد الغذائية على الخصوص. فحماية المستهلك ومراقبة الأسعار يجب أن تكون في رأينا ضمن الأولويات الحكومية وانشغالاتها إذ عليها أن تسعى لتفعيل الآليات الضرورية لتحقيق الطمأنينة الصحية والمادية للمستهلك المغربي السيد الوزير، نعرف أن هنالك عدد من اللجان المختصة في الموضوع سواء كانت إقليمية أو جهوية أو وطنية، وهناك أيضا عدة مصالح تعني بنفس الموضوع كالمصالح التابعة لوزارة التجارة الأقسام الاقتصادية والاجتماعية للعمالات، مصالح الحسبة حفظ الصحة التابعة للجماعات، قمع الغش التابع لوزراة الفلاحة والقائمة طويلة..

إلا أن النتيجة واحدة والواقع السيد الوزير يؤكد المعانات اليومية للمواطن من خرقات المتلاعبين بالأسعار وجودة المنتوج فكيف نفسر تضارب الأسعار من جهة أخرى بل وارتفاع هذه الأسعار المتصاعد دون مبرر حقيقي أو طبيعي أو حتى اقتصادي داخلي أو خارجي وأمام كذلك ضعف القدرة الشرائية للمواطن كيف نبرر كذلك ارتفاع حالة التسمم الكثيرة والمتنوعة التي تهم عدد من المنتوجات مرورا بالكاشير الفاسد اللبن المغشوش بوكاديوس والحالات تقرأونها في الجرائد يوميا هي كثيرة ومتنوعة، فقانون 6 - 99، القانون الذي صادق عليه البرلمان ودخل حيز التنفيذ قرابة سنتين وبالضبط منذ يوليوز 2001، قانون حرية الأسعار والمنافسة في رأينا لم تطبق او لم تفعل أي من بنوده، فأين هي إذا إجبارية إشهار الأثمان أو إعلام المستهلك بالأثمان عن طريق الطريفة أو ملصق ما، هذا الذي أشار إليه القانون وأين هي إذا الحد من الإدخال السري الذي يؤدي مباشرة إلى المضاربة التجارية اين مراقبة مصادر الإنتاج ومسالك التوزيع بصفة عامة، هناك فوضى تعرفها التجارة الداخلية كنظام (الكوطا) أو الامتيازات هناك احتكار السلع، فرض بعض الأثمنة من بعض الشركات، الممولة للسوق دون مراعاة ما جاء في قانون حرية الأسعار والمنافسة فالسؤال السيد الوزير هو من المسؤول عن مراقبة الأسعار وحماية المستهلك حتى نتمكن من محاسبته على التقصير في القيام بهذه المهام النبيلة والمهمة وكذلك حتى يطمئن جوابكم الرأي العام المستهلك المغربي وكذلك المستهلك الأجنبي من سائح أو مستثمر، ونشكر السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات.

السيد رشيد الطالبي العلمي وزير الصناعة والتجارة والمواصلات:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال الذي في الحقيقة يتطلب ساعات للنقاش لأنه هذا برنامج ديال التجارة الداخلية، أعددنا برنامج في هذا الصدد على مجموعة من الجوانب التي ذكر السيد المستشار لأنه لأهمية الموضوع، يعني الموضوع ذو أهمية كبيرة سأقتصر على ذكر بعض العناصر، لأنه الوقت لا يسمح ولكن أصلب أو ألتمس إن صح القول من السادة المستشارين أنهم يكلسوا في اللجنة وتناقشوا في هذا الموضوع بعمق لأنه في 3 دقائق لا يمكنني أن أجيب على هذا الإشكال الذي هو كبير جدا، فحول مراقبة

الأسعار وحماية المستهلك المغربي أنه أحيط علما السيد المستشار علما أن سياسة تحرير الاقتصاد التي نهجها المغرب منذ عدة سنوات وتجاوبا مع التحديات التي تفرضها عولمة الاقتصاد لكن المشكل أنه استجابة جاء القانون 06 - 99 الذي ذكرتم المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والذي دخل حيز التنفيذ في يوليوز 2001، ولكن ما الذي سوف ينفده فنحن بصدد يعني إحداث وكالة غير تابعة لأي طرف أو لأي جهاز حكومي تكون وكالة مستقلة تقوم بتنفيذ هذا القانون ومراقبة الأثمان والجودة وضمان حماية المستهلك كما أنه أعدت هذه الوزارة مشروع قانون من أجل تقوية الحماية، مشروع قانون لحماية المستهلك يهدف إلى إرساء قواعد ومساطر متينة وواضحة من شأنها أن توفر للمستهلك حماية كافية وذلك من خلال 3 عناصر أساسية، لأنه طرحتم في سؤالكم من المسؤول، فهنا نحن كلنا مسؤولون في الحقيقة..

فلتقوية دور فعاليات المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ هذا القانون هذا هذا مشروع القانون كيعطي واحد الدعم كبير جدا لدور جمعية حماية المستهلك في مجال التحسيس والتوعية والدفاع عن حقوقه لأنه ذكرتم كاين واحد المجموعة من اللجن متفقين ولكن أين هم النتائج تلك اللجان لما كنشوفو النتائج هي ضعيفة جدا فبالتالي ضرورة إشراك فعالية المجتمع المدني من جمعية حماية حقوق المستهلك في تنفيذ مقتضيات لا قانون المنافسة ولا مشروع القانون الذي سنعرضه عليكم في القريب العاجل كما أن هذا القانون كذلك كيعمل على إخبار المستهلك وحماية صحته وضمان سلامته وكذا حقوقه الاقتصادية والتعريف اللي مهم فيه أساسا هو التعريف بجميع المسائل الاقتصادية لا من حيث التلفيف، لا من حيث المواد، لا كمية المواد إلى غير ذلك.

ارتباطا بهذا النص هذا، هناك نص آخر غدي يجي مجلس المستشارين أو مجلس النواب يعني للنقاش، اللي تمت المصادقة عليه مؤخرا هو قانون المقر، الوجيا أو القانون المتعلق بوحدات القياس، هناك وحدات قياس كثيرة جدا وغادي تكون عندنا فرصة باش نناقشه هناك مجموعة من العدادات، من الموازين من جميع الوحدات القياس المطروحة التي تهم جانب الوزن... واحد المجموعة ديال المفردات، اسمح لي ما غنديش باللغة العربية، كذلك هذا النص هذا سيساعد في حماية هذا المستهلك كيبقى القوة الكهربائية، كيبقى

أخيرا أن المسألة ديال حماية المستهلك أساسا هي مبنية على التأسيس أكثر ماهو تطبيقا، فالمواطن يجب أن يعرفه حقوقه لا من حيث المواد التي تباع باش يمكن له هو يقوم بهذا الدور هذا هو شخصيا وغادي تكون مفتوحة أمامه واحد المجموعة ديال الشبابيك واحد المجموعة ديال توضع رهن إشارته واحد الآليات للدفاع عن حقوقه فنعتبر هذا هو الوسيلة الأنجع لحماية المستهلك أنجح من وضع رهن إشارته يعني واحد الآلية أخرى اللي هي وكالة وطنية أو جمعية، اللي ذكرتم أنتم، مصلحة حفظ الصحة في الجماعة أو مصلحة قمع الغش إلخ، فكتبقى الفعالية ديالها أثبتت أن فعاليتها غير ذي جدوى فبالتالي يجب أن يدافع هو شخصيا عن نفسه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير هناك تعقيب للسيد المستشار تفضلوا.

السيد المستشار:

ذكرتم الوكالة وما كنت أود أن إليه في سؤالي هو فعلا التشتت أو التعدد ديال الأجهزة ديال المراقبة اللي هي كثيرة ومتفرعة ومتنوعة وينعدم التنسيق فيما بينها وإن وجد التنسيق تعوزها في بعض الأحيان الوسائل الضرورية والبشرية والمادية، وإن وجدت كذلك هذه الوسائل هناك تأهيل هذه الأجهزة لكي تقوم بدورها في ظروف عادية في ظروف غير موسمية كما هو الحال بحيث اعتدنا باش نشوفو دوك الحملات الموسمية في بعض المناسبات كشهر رمضان، ما هو منتظر هو تلك الحملات المنتظمة الحملات المستمرة فاللي بغيت نشير له كذلك هو تعدد النصوص وكثرة النصوص، يجب تجميع هذه النصوص، بل تفعيل هذه النصوص كي يمكن أن تقوم بدورها أحسن قيام، فالقانون فعلا 99 - 06 الذي أشرتم له يبقى في نظرنا حبرا على ورق، ففي نظرنا يجب إيجاد جميع هذه الأجهزة كما قلتم في وكالة أو جهاز واحد مسؤول وتمتيع هذا الجهاز بالوسائل القانونية الضرورية بحال اللي كاين مثلا عند الشرطة القضائية مثلا باش يمكن له يقوم بدوره كاملا وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، نبقى دائما في نفس الإطار أو بما أن السيد الوزير الصناعة والتجارة والمواصلات ينوب عن السيد الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد، أعطى

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين، السيد عزيز الفيلالي، السيد احمد القادري، السيد تيتنا العلوي، السيد محمد القداري، السيد احمد أخريف، السيد مصطفى ميارة، أو السيد محمد أبو الفرج، ليطرح السؤال المتعلق تنشيط وتأهيل الاقتصاد الوطني السيد عزيز الفلالي لكم الكلمة.

المستشار السيد عزيز الفلالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

لا يختلف اثنان في كون العالم اليوم أصبح قرية صغيرة بفعل التطور المهول الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال وعلى اختلاف أنواعها وأصبح العالم عبارة عن سوق مفتوحة، السيادة فيه للذي طور وحدث منوتجاته ومقاولاته في زمن اصطلح عليه بزمن العولمة السيد الوزير إن مقاولاتنا تشكوا من عدة أعطاب تتجلى في عدم تأهيلها وجعلها في مستوى نظيراتها الأجنبية المنافسة لتدخل حلبة المنافسة لا يمكن وضع حد لهذه المعوقات إلا بسن سياسة تنموية صارمة وهادفة لا نقول قبل فوات الأوان ولكن نقول مادام فيه متسع من الوقت لتدارك أخطاء الماضي وهفواته.

لقد شهد مجال المقاولات، العديد من السياسات التنموية في الماضي إلا أن طبيعة الطرفية وتبنيها لحلول ترقيعية جعل نتائجها الهزيلة غير قادرة على التحديات الكبيرة السابق ذكرها لأن أي سياسة تنموية لا تستهدف الأبعاد البشرية والاجتماعية والاقتصادية تصبح غير ذات جدوى، السيد الوزير إن تأهيل مقاولاتنا يتطلب مخططات بعيدة ومتوسطة المدى تجند لها كل إمكانيات الإنجاز والتنفيذ وتحشد لها جميع وسائل الدعم والمساند من تعبئة الفاعلين وإشراك المعنيين في المتابعة والحماس لإنجازها وقد كان بإمكاننا في الماضي التقليل من حجم الإهمال ووقف التدهور الذي ساد على القطاع لو كتب للمخططات الخماسية الأولى الاستمرار في إنجازها إلا أن إلغاءها وتجاوزها بدعوى أن حلها انفعالي وافتعالي أفضى إلى الحالة المزرية التي يعيشها القطاع السيد الوزير لا يكفي أن نقوم بإعداد المخططات لضمان إنجاز أي تنمية بل لابد من توفر إرادة سياسية، واقتناع كامل لدى الجهات المسؤولة عن الإنجاز بضرورتها وبسرعة تحقيقها.

وعليه نسائلكم السيد الوزير عما تعتزمون القيام به للإقلاع بمقاولاتنا وعن التدابير التي تقدمونها والتي ستتخذونها مستقبلا من أجل إخراج اقتصادنا من الانكماش وجعله في مستوى التحديات المنتظرة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات نيابة عن السيد الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد رشيد الطالبي العلمي وزير الصناعة والتجارة والمواصلات:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

نيابة عن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد، يطيب لي في البداية أن أجيب على هذ السؤال بتعريف تأهيل الاقتصاد أو تأهيل المقاولة الذي جاء إبان انفتاح الاقتصاد المغربي أواسط الثمانينات ليعوض مفهوم التدابير المصاحبة أو المواكبة التي ت اصطلاحها آنذاك وفي هذا السياق شكل تأهيل الاقتصا أحد التوجهات الأساسية للحكومة الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تهدف إلى التطوير المستمر إلى تنافسية المقاولة والإدارة وهو ما يستوجب وضع تصور تشاركي للأهداف يرتكز على إعاد توزيع الموارد في جميع ميادين الاقتصاد الوطني ولتحقيق هذا الهدف تم إحداث اللجنة الوطنية لتأهيل هذ الهدف تم إحداث اللجنة الوطنية لتأهيل الاقتصاد انبثق عنها خمسة أوراش مكلفة بتحديد ودراسة المشاكل التي تعيق التنمية واقتراح تدابير عملية في إطار من التشاور والتنسيق مع الفاعلين وممثلي القطاعات الحكومية المعنية على أن يتولى رئاسة كل ورشة ممثل عن القطاع الخاص..

وتهم هذه الورشات الإدارة المقاولة، السوق والمنافسة السياسات القطاعية، الإطار الماكرو اقتصادي، وبعد عمل متواصل تم تحديد أهم التدابير التي يمكن إنجازها على المدى القصير والتي تلتز الحكومة بإخراجها إلى حيز الوجود في إطار الأولويا التي سطرتها في برنامجها الحكومي، وسأخص بالذكر أعمال ورشة المقالة موضوع سؤالكم والتي تهدف إل التفكير في التدابير العملية التي من شأنها أن تشج المقاولة على الانخراط في المسلسل الوطني لتأهيل الاقتصاد وذلك عن طريق إحداث وتنمية بنيات تحتي

عصرية تلائم احتياجاتها ووسائل دعم مباشرة في ميدان المساعدة والمشورة ووسائل للتمويل العمومي وإعادة النظر في بعض مكونات النظام الجبائي وتخفيض كلفة عوامل الإنتاج.

ومن أهم التدابير التي تم إحداثها لتأهيل المقاولات التركيز في مرحلة أولى على أنشطة الوكالة الوطنية للمقاولات المتوسطة والصغرى وتأهيل الاقتصاد على مواكبة المقاولات التي تعرف وضعية صعبة، ومن أجل دعم المقاولات بصفة قوية ومباشرة في مسلسل التأهيل ارتأت الورشة ضرورة إحداث صندوق للدعم وتخصيص موارد مالية لمساعدة المراكز التقنية الموجودة وخلق مراكز أخرى إلى جانب ضرورة تحسين جودة المنتوجات وذلك عن طريق خلق المعهد المغربي للمواصفات إما نور واللجنة المغربية للاعتماد وإعادة النظر في منظومة الإعانة العمومية لتمويل المقاولات وذلك بخلق مجموعة عمل مشتركة قطاع عام - قطاع خاص، المجموعة المهنية للأبناك وذلك من اجل التوصل إلى انسجام في مساطر تدبير وتحديث الشروط والتعريف بمختلف أنواع هذه الإعانة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير هناك تعقيب المستشار المحترم السيد تيتني العلوي لكم الكلمة.

المستشار السيد تيتني العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أولا كنا نتمنى أن يكون هناك الوزير المعني لكي نناقشه في عدد من النقط، مع كامل الأسف بالطبع، كيفما كان الحال، لابد من تسجيل بعض ملاحظاتنا، الإشكال المطروح الآن هو أنه إشكال يتعلق بالمقاولات التي أصبحت تغلق يوم عن يوم وبالتالي عندما تغلق هذه المؤسسات وبالتالي يضيع على المغرب ذاك رصيد الشغل والذي حقيقة كان يخلق على الأقل واحد النوع من التوازن في المجتمع المغربي الإشكال هو أننا كلمة تأهيل المقاولات هذا برنامج من الحكومة السابقة حكومة التناوب والآن جاء في التصريح الحكومي ديال السيد الوزير الأول فيما يخص هاد القضية ديال التأهيل ولكن ننتظر الآن أن نستمع من رد السيد الوزير الأول أنه اللجان تجتمع، أنا عندي تجربة عشتها في مدينة أسكنها وطالبت لا من السلطات ولا حتى من السيد الوزير المعني بالأمر باش تحل الإشكالية ديال واحد العدد من المؤسسات اللي حنا كحكومات سابقة وضعنا المؤسسات في هذه الأزمة..

أولا رفعنا مما يسمى بالقضية ديال الجمارك فتحنا الأبواب ودفعنا بالمؤسسة ديالنا أنها تكون مؤسسة منافسة أو تنافسية مع كامل الأسف مؤسساتنا كيفما تنعرفوها هي مؤسسات عائلية قصدا عائلية منين اخلاقت، اخلاقت عائلية، بمعنى عائلية ماشي لأنها فيها العائلة، ولكن تسييرها تسيير عائلي وكانت هذه المؤسسات محروسة وكانت الدولة تدافع عنها وتدافع عن إنتاجها وكانت كتمنع أنه السلع من الخارج تدخل باش تنافسها مع كامل الأسف فتحنا الأبواب ولكن لم نؤهل المؤسسة وتركنا المقاولة ديالنا، المقاولة المغربية بين السندان والمطرقة كما يقال بين مشاكل الأبناك الآن تيخص تفهم السيد الوزير بأن الابناك أصبحت الآن باش يمكن لها تساهم مع مؤسسة فيما يخص إعادة الهيكلة ديال المؤسسة ما بقاتشي تطلب غير الضمانات ديال المؤسسة بقات كتطلب الضمانات ديال الأشخاص بمعنى المقاول تيخصو يرهن راسو باش يمكن له يحل الإشكالية ديالو..

فلهذا اتكلمنا على هذا وجاء هذا الصندوق ديال الدعم وتكلمنا على الصندوق ديال الدعم مع كامل الأسف بغينا النتائج الآن كم من مؤسسة تم تأهيلها على الأقل بالأرقام، على الأقل بالعدد نعرفوها بعداك، كم من مؤسسة تم تأهيلها باش امكنا عاد نتناقش ونعرفو آش كاين، لحد الآن حنا كنسمعو برنامج كنسمعو لجان كنسمعو واحد العدد من الأمور كنجتمع هذه اللجان، فين النتائج مبغينا نتائج لأنه يوم عن يوم راه المقاولات ديالنا كتغلق الأبواب ديالها يوم عن يوم بالعشرات بالعشرات، تيدل على أن هذا إشكال خطير جدا..

اذا هذا عمل اللي كيخصو يكون بسرعة كبيرة ما كنتكلمش على النسيج، لأنه لما كنتكلمو على النسيج لأننا كنعرفو أن النسيج كيشغل واحد العدد ديال المقاولات وواحد العدد ديال اليد العاملة الآن راه 64 ألف مشات ديال اليد العاملة في النسيج وزد على هذا، الله يخليك آالسيد الرئيس لأن هذا موضوع راه مهم جدا وراه هذا هو باش يمكن يكون الإقلاع الاقتصادي في هذه البلاد جدا وراه هذا هو باش يمكن الاطلاع الاقتصادي في هذه البلاد راه هذا هو الأساس وهذا هو اللي خالق نزاعات وهذا اللي خالق مشاكل رغم المجهودات التي قام بها السيد الوزير، وقامت به الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي وهذه المجهودات

كلها التي قامت بها واللي هي مشكورة عليها، لكن كاين الأساس ديال هذا، الأساس هي المقاولة هي الأساس لأنه كنتكلم أنا معكم كنقابي، راه ما كنديروش النقابات وهذا، كنديرو النقابات داخل المؤسسات ولكن المؤسسات الآن أصبحت كتعلق نظرا لوضعيتها الاقتصادية نظرا لمشاكلها مع الأبناك، نظرا لهذا الانفتاح اللي درناه والل حقيقة مس وهلك المؤسسة ديالنا، هذا السؤال كنا نتمنى أنه يجي السيد الوزير، بغينا، يتكلم معنا بالأرقام منبقاوشي غير نتكلمو، وغير نوضعو اسئلة ويجاوبنا بواحد الورقة أو كدا، أنا ما كنلمشاي السيد وزير التجارة، كنش كروا لأنه قام بهذه العملية ولكن بغينا السيد الوزير يجي يتناقش معنا في هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم وكنظن راه Le message وصل وهناك إطارات أخرى يمكن أن نعمق النقاش حولها خصوصا في مواضيع شائكة ومتعددة الأطراف، هاته المواضيع لا يمكن أن تناقش إلا على مستوى لجان معينة للسيد المستشار المحترم وفريقه أن يدعو إلى اجتماع اللجنة المختصة وبالتالي تتاح الفرصة له ولزملائه ولكافة المستشارين في التعمق في دراسة مشكل بحال الموضوع المطروح علينا حاليا نشكر السيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات على مشاركته ومساهمته في تنشيط هاته الجلسة نعود إلى قطاع التجهيز والنقل ونعتذر له عن السيد وزير التجهيز والنقل عن التأخير الناتج عن جدولة الأسئلة المتعلقة بالقطاع ديالو.

وأعطى الكلمة لأول متدخل في قطاع التجهيز والنقل السادة السيد محمد الفاضلي، السيد رئيس الفريق السيد عبد العزيز القريعة، السيد الحسين الجامعي، السيد حمادي موروا، السيد عبد الرحمان بيجي، السيد بوسلهام بينا، والسيد بلحاج الدرمومي، إلى طرح سؤال حول التجهيز وطننا العزيز بالبنية التحتية الأساسية. السيد المستشار تفضلوا لكم الكلمة.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، يعلم الجميع أن المغرب مقبل على عدة تحديات ورهانات في السنوات القليلة المقبلة تتطلب تضافر جهود الجميع من أجل تحقيقها حتى تصبح واقعا معاشا وما ترشيح بلدنا لاستضافة النهائيات كأس العالم ورهان جلب 10 مليون سائح في أفق سنة 2010 إلا رهانين من الرهانات التي نتحدث عليها لدا ومن أجل تحقيق هذه الأهداف والوصول ببلدنا إلى مسار الدول الرائدة والمتقدمة وتحقيق التنمية المبتغاة وجب إعطاء الأهمية القصوى لبناء التجهيزات الأساسية اللازمة والبنية التحتية الضرورية من طرق ومطارات وموانئ وفنادق وغيرها من التجهيزات التي مازالت المغرب بعاني من نقص حاد فيها ولن يتأتى ذلك في نضري إلا بوضع مخطط متكامل ومحدد من الزمن يراعي التقسيم الجهوي وخصوصيات كل منطقة وما تتميز به من مؤهلات ويكون محط اجتماع كل الفعاليات السياسية والاقتصادية بالمغرب حتى يسهل تطبيقه لذا نتساءل هل يمكن للمغرب أن يحقق تنمية مسودة وموجه التحديات المطروحة في ظل النظام المعولم دون الاهتمام ببناء التجهيزات الأساسية الضرورية وشكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون، أشكركم على هذا السؤال الذي يعطيني الفرصة على التذكير بما تقوم به هذه الحكومة في إطار التجهيزات الأساسية أريد أن أذكر انه الرهانات التي جاء بها السيد المستشار هي من دوافع اللي جاءت حكومة صاحب الجلالة، عدت في برامجها عدة برامج وعدة مشاريع تهم التجهيزات الأساسية كذلك في إطار سواء رفع من مستوى الاقتصاد المغربي، يعني المحور الأساسي ديال هذا البرنامج الحكومي اللي هو الإقلاع الاقتصادي ومساعدة المقاولات بخلق لها المناخ المناسب لخلق فرص الشغل وهذا يعني أن التجهيزات الأساسية تلعب واحد الدور مباشر فيها وكذلك المحور الثاني اللي هو سياسة القرب.

ففي هدين المحورين كنعرفو أنه هذا البرنامج الحكومي له يعني برامج طموحة جدا في هذه المجالات فأعطى في المحور الأول الذي هو تأهيل الاقتصاد كانت لي الفرصة من قبل أن أتكلم على رقم 32 مليار ديال الدرهم على مدى 5 سنوات فقط إذا أخذنا بعض المشاريع الكبرى أو بعض البرامج الكبرى التي تهم الاقتصاد المغربي وأخص بالذكر برنامج الطرق السيارة الذي يستهدف إلى بناء يعني 400 كلم من الطرق السيارة واللي غدى يوصل الطريق السيار إلى

طنجة، الجديدة، تم مراكش في إطار هذا البرنامج الحكومي واللي كيستغرق 11 مليار درهم والذي كيتشكل وكيتميز بمضاعفة المجهودات المنجزة في هذا الاتجاه بحيث أنه السنوات الماضية كنا كنعملو فقط 40 كيلومتر سنويا والآن غدي نوصلو إلى 100 كيلو متر سنويا القطب التنموي ديال طنجة المتوسطي اللي تيوصل المبلغ ديالو بما فيه من ميناء وبما فيه من الطرق السيارة والسكة الحديدية ومناطق صناعية الخ، يتوصل حتى هو إلى 11 مليار ديال الدرهم، مركبات رياضية اللي كتوصل مليار ونصف ديال الدرهم، الطريق المدار المتوسطي ما بين طنجة والسعيدية اللي تيوصل إلى 5 مليار ديال الدرهم، السكة الحديدية ما بين تاوريرت والناضور والتي ستشكل بجد ذاتها الجزء اللي يخص يتنجز باش المنطقة ديال الناظور تكون كذلك واحد النوع من قطب تنموي لأن الميناء موجود..

يعني هدو هوما أهم المشاريع المتعلقة يعني بالإقلاع الاقتصادي ومنين كنمرو للتنمية أو سياسة القرب عندنا البرامج المعلقة بالعالم القروي اللي منين تنجمعوها كلها كنلقاو تقريبا 20 مليار ديال الدرهم في العالم القروي بما فيها من طرق قروية، والكهرباء القروية والماء الصالح للشرب في العالم القروي فلذلك كنشوفو كاين هناك مبالغ يعني اللي يعني، إن شاء الله تمكننا من نرفعو هذه التحديات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير التجهيز والنقل هناك تعقيب من طرف المستشار المحترم السيد الدرمومي، السيد بلحاج لكم الكلمة.

تعقيب بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير،

في الحقيقة التفسير ديالكم على النشاط ديال وزارة الأشغال العمومية مهم إنما مند سنين ونحن ننتظر وأنه هذه الوزارة هذه هي عامل أساسي في إصلاح التراب الوطني، أساسي.

ولهذا واش عندكم تنسيق مع هذه الوزارة لأنه إذ كان التنسيق أظن غدى تكون النتيجة مهمة كثيرة والأغلاط قليلة في التنفيذ ديال المشاريع هذا السؤال الأول، الثاني فيما يخص العلاقة ديالكم مع الجهة هل هناك منظوم جهوي ينسق الأعمال ديال الأشغال العمومية أو لازالت الحالة كما كانت عليه لهذا في هذه المناسبة هذه تتطلبو منكم ربما يكون التنسيق الجهوي مهم وكذلك مع وزارة إعداد التراب الوطني لأنه أهم آلات لتنمية وإصلاح التراب الوطني وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، لكم الرد السيد الوزير تفضلوا.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس بغيت فقط نؤكد على أن الحكومة ما كتعملشي في إطار قطاعات مختلفة وكل واحد تيعمل في اتجاه لا، كاين واحد الفريق حكومي الذي يعمل في اتجاه واحد يعني أحسن مثال اللي في الجواب ديالي تكلمت على قطاع الماء وعلى الكهرباء، باش نبين يعني الإدماج الكامل ديال العمل وبطبيعة الحال، كنسبقو كذلك مابين الوزارات وكذلك مابين الجهات والوزارة عندها يعني برامج وأمثلة متعددة في الشراكة مع الجهات ولها إنجازات في هذا الإتجاه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير السؤال الموالي دائما في قطاع التجهيز والنقل حول بناء القناطر، هذا السؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السيدين السيد سعيد كمال والسيد رئيس الفريق السيد عقا الغازي، السيد سعيد كمال لكم الكلمة.

المستشار السيد سعيد كمال:

شكرا السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين، السادة المستشارين المحترمين، سؤالنا يتعلق ببناء القناطر على الأنهار والأودية والتي غالبا ما تكون الحاجة إليها من أجل ربط البوادي بالتجمعات التجارية أو المدن حيث يقضي السكان حاجاتهم ورغم قصر المسافة فإنه مع انعدام هذه القناطر والجسور يضطر السكان إلى عبور كيلومترات عديدة للالتحاق بالأسواق والتجمعات التجارية والمدن ولا يخفى عليكم السيد الوزير أهمية هاته القناطر فيما يخص فك العزلة على العالم القروي وربطه بالعالم الحضري وخلق مناخ تجاري مهم وعلاقة مختلفة بين سكان متعددة وهنا نستحضر على سبيل المثال لا الحصر حالة سند مولاي عبد الله على نهر أبي رقراق حيث غياب قنطرة رابطة بن قبائل زمور وزعير والسهول واحصاين الأمر الذي يضطر معه السكان إلى عبور حوالي 8 كيلو مترات للتنقل بين جماعة السهول والمناطق المجاورة كبلدية احصاين ومدينة سلا الشيء الذي يدل على أن المواطنين بهذه المناطق يعانون كثيرا من جراء هذا المشكل مع العلم أن الطريق المعبدة كانت موجودة فيما

سبق لكن بعد تشييد السد المذكور تم قطع هذه الطريق على السكان الذين هم مالكي الأراضي التي يوجد عليها السد وكذلك على سبيل المثال القنطرة التي تربط بين مدينة سلا الجديدة والعالم القروي مرورا على الطريق السيار التي تسبب في الكثير من الحوادث وقد سبق لهذا السؤال أن طرح لعدة مرات من طرف بعض المستشارين ولكن دون جدوى.

وبناء على ما سبق نسائلكم السيد الوزير عن مدى تفكيركم في بناء قناطر من أجل فك العزلة على فئات عريضة من المواطنين وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار يمكن يجيب الله الفتح على يديك أنت، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،ذ

السادة المستشارون المحترمون،

إن وتيرة بناء القناطر ببلادنا ارتفعت في العقود الأخيرة بتبني تقنيات جديدة مكنت من تحقيق انسجام بين فعاليات المنشآت ومحيطها أو مجالها البيئي والبشري حيث تشرف وزارة التجهيز والنقل على رصيد يضم 5000 قنطرة تمكن من عبور عدة أودية وشعاب بالإضافة إلى تقليص كلفة استغلال الشبكة الطرقية وفك العزلة على العالم القروي، يعني بطبيعة الحال تتدخلو منين تتكلمو عن فك العزلة عن العالم القروي بفتح مسالك وطرق بطبيعة الحال ندخل في هذه البرامج جميع القناطر وجميع المنشآت الفنية من اجل تسهيل المرور في هذه البرامج وأمام تنامي هذا الرصيد الوطني في مجال المنشآت الفنية أرست الوزارة سياسة في من أجل تدبير محكم لهذ المنشآت تقوم على عملية إعادة الصيانة وإعادة بناء هذه القناطر حيث تمت برمجة إصلاح وترميم أو إعادة بناء 134 قنطرة ابتداء من سنة 2003.

أريد فقط أن أغتنم هذه الفرصة باش نشير إلى أنه الميزانية المرصودة لقطاع القناطر بما فيها من بناء جديد أو إصلاح يعني المبلغ الذي هو مبرمج الآن يصل إلى ضعف المبالغ التي كانت مبرمجة في السنوات الماضية أما فيما يخص الطرق التي ستغمرها مياه حقينة السدود فإن هناك تنسيق مابين وزارة التجهيز والوزارة المكلفة بالماء فيما يخص الطرق التي تعمرها هته المياه عند إنجاز السدود كالطريق الإقليمية رقم 4800 والتي غمرتها مياه حقينة سد سيدي محمد بن عبد الله على أبي رقراق والتي تم تعويضها ببناء الطريق الجهوية رقم 407 على طول 20 كيلومتر بعرض 6 أمتار لربط قبائل السهول بمدينة سلا وبخصوص بناء قنطرة على حقينة هذا السد للربط بين قبائل السهول وبلدية الحصاين فقد تبين من خلال دراسات تعلية السد بأن ذلك غير ممكن نظرا لشساعة المساحة المعمورة بمياه الحقينة ولتسهيل حركة المرور وتقليص مسافة التنقل بين سكان عمالة سلا الجديدة وعمالة الصخيرات تمارة تقوم الوزارة حاليا بإعادة بناء قنطرتين على وادي أبي رقراق وعكراش وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير تنتقل إلى السؤال، لكم التعقيب السيد المستشار تفضلوا في تعقيب.

السيد المستشار.

في البداية تنشكر السيد الوزير على جوابه، وما تنكرهوش لأنه كاين مشاكل إلى بغينا نكونو صريحين مع أنفسنا، كاين مشاكل عير ما بين الرباط وسلا، الإشكال ديال القناطر، قناطر مهددة مابين الرباط وسلا، وكونوا متيقنين آالسيد الوزير بأن هذه المنطقة ديال الجماعة ديال السهول راه تتربط مابين لجهة كلها مابين قبائل ديال رموز كلها وعندها واحد الدور مهم لذا تتطلب منكم السيد الوزير باش تحاولوا مستقبلا باش إلى كان ممكن نربطو هاذ الجماعة ديال السهول ومابين المدينة ديال سلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم تنتقل إلى السؤال الموالي دائما في قطاع التجهيز والنقل والمتعلق بارتفاع حوادث السير، هذا السؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين الأستاذ السيد رئيس الفريق محمد الجوهري، السيد أحمد منتصر والسيد رئيس اللجنة السيد سعيد العروي الكلمة للحاج سعيد العروي لطرح السؤال حول ارتفاع نسبة حوادث السير.

المستشار السيد سعيد العروي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

السؤال المطروح حول حوادث السير. الكل يعرف ما وقع ببلادنا حوادث السير، الكل يعرف ما وقع ببلادنا ما عرفه المغرب في السنين الأخيرة بحيث ارتفعت نسبة حوادث السير وإن لم نقل إنها حربا، حرب الطرق التي فرضت على المغرب لتحصد على

سبيل المثال في السنة الماضية 4200 قتيل و أكثر من 42000 جريح، ما خلفته من أيتام، ومعوقين وكذا الاكتظاظ في المستشفيات، زيادة هائلة في ضياع الآليات من شاحنات ودراجات نارية وسيارات كذلك هذا يسبب في تكلفة بالنسبة لاستيراد قطع الغيار ويكلف عملة صعبة لبلادنا ولميزانيتنا، كل هذا راجع إلى ماذا؟ راجع إلى التهور وعدم احترام قانون السير، رغم حملات النوعية التي تقوم بها اللجنة الوطنية المكلفة بالتوعية التي نشكرها ونطلب منها المزيد ولكن الملاحظ رغم أنه، الملاحظ أن عدد هائل من نقط المراقبة راها في عدد من الطرق وتذكرنا شيئا ما بحالة تهدد بلادنا من أمنه وأذكر على سبيل المثال الطريق التي أتوجه فيها إلى الإقليم الذي أنتمي إليه وهو إقليم آسفي من الدار البيضاء إلى آسفي هناك أكثر من 12 نقطة للمراقبة في 260 كيلومتر، ورغم ذلك تسمى هذه الطريق طريق الموت..

هل هذه المراقبة عير مجدية أم هي أقمت لأغراض ضيقة أم، أم، أم.. السؤال مطروح في عدة مناطق من المغرب لأن الحالة أن هناك مراقبة ولكن هناك حوادث تتزايد بكثرة، السؤال المطروح هناك عدة أسباب كذلك، هناك أسباب منها الطرق وخصوصا في العالم القروي، فعدم نقصان في العلامات كثيرة ونقصان في علامات السير من الخطوط البيضاء أو الصفراء التي بدأنا نراها هذه الأيام، تغيرت من بيضاء إلى صفراء ولكن أنا دائما أتأسف لهذه المعضلة، في 260 كيلومتر من الدار البيضاء إلى آسفي 12 نقطة ولكن الوضعية كما قلت طريق الموت لازالت تحصد عدد من المواطنين، السيد الوزير، السؤال مطروح على سيادتكم بما أنكم الآن تتكلفون بقطاع التجهيز ماذا تنوون للقيام به وتنيروا الرأي العام لنعرف ماذا تنوي الحكومة أن تقوم به للحد من هذه المعضلة وبلادنا صنفت اليوم بأنها رقم واحد بالنسبة للدول المتقدمة في حوادث السير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل.

السيد الوزير:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال اللي في الحقيقة تيوضع بوضوح إشكالية محاربة حوادث السير وكل ما جاء في التشخيص ديالو أقاسمه فيه لأنه حقيقة، لا من ناحية الترتيب ولا من ناحية أداء جميع الأجهزة التي بما فيها وزارة التجهيز والنقل في هذا العمل يعني لابد من رفع مستوى فعلية ومردودية العملية التي نقوم بها في مجال السلامة الطرقية، ماذا نقوم به في هذا الاتجاه، قلنا استندنا على دراسة مهمة اللي قامت بها وزارة التجهيز بتنسيق مع الجهات المختصة تهم السلامة الطرقية واستعانت عن طريق هذه وفي إطار هذه الدراسة على التعاون مع دولة السويد فكانت هناك عدة اجتماعات وعدة تحليلات وعدة تشخيصات لوضع خطة جديدة في مجال السلامة الطرقية وكان المغرب يفتقد بتاتا إلى خطة حقيقية في مجال محاربة حوادث السير كانت هناك إجراءات كانت هناك حملات، كانت هناك عمليات ولكن في تشخيصي أراها كعمليات فيها نوع من التشتيت وهذا التشتيت ديال المجهودات بطبيعة الحال يؤدي إلى عدم الوصول إلى النتيجة المتوخاة لهذه الإجراءات فارتأينا في هذه الدراسة أن نعمل على تحديد استراتيجية جديدة في هذا المجال لم نعلن عليه إلى حد الآن لأنها لازلنا نقوم بوضع اللمسات الأخيرة على الإجراءات المتواجدة فيها وسنعمل على إعطاء لها الفرصة أيضا للمصادقة على جميع الأطراف المعنية بالأمر وعلى يعني رؤوسها بطبيعة الحال أجهزة متعلقة بالرقابة لأنها تعتبر المراقبة يعني من أول المحاور للتقليص من عدد حوادث السير، فقط نعطي بعض الخطوط العريضة لهذه الإستراتجية إلى سمح لي الوقت بها، هي أن هذه الاستراتيجية أولا ليست على شكل حملات، هي مستديمة، ما غتكونش واحد الحملة من اجل محاربة حوادث السير، غدي تكون واحد العمل مستمر ومستدام، تم غدي تكون عملية منسجمة يعني الجميع غدي اتفق على الإجراءات اللي غدي نعملو فيها وغدي نمشيو جميعا في الاتجاهات المتوخاة للاستراتيجية بما فيها الرقابة وبما فيها التشريع وبما فيها التحسيس، مثلا منين غدي نقولو أنه حزام السلامة غدي يصبح إجباري، يعني خاص المراقبة تمشي في اتجاه مراقبة الحزام وخاص التحسيس يمشي في هذا الاتجاه وخاص التشريع يمشي في هذا الاتجاه وهذا هو في هذا المثال تشوفو نوعية الانسجام الضروري اللي خاصو يكون في هذا الاتجاه لأنه هذه وزارات وهياكل مختلفة والشطر الثالث هو أنه غدي يكون مبني على برنامج عمل وهذا البرنامج عمل فيه أرقام وفيه مؤشرات ولذلك كل عضو وكل عنصر في هذا العمل غدي يتمكن باش اتبع هذه الإجراءات اللي غدي يقوم بها وغدي يكون ساهل أننا نقوم بتقييم هذا العمل وهذا التقييم غدي يكون مسموح عن طريق اللجنة الوزارية اللي غدي تتفاعل في الأسابيع القليلة المقبلة للمصادقة

على هذه الإستراتيجية ولوضعها على أرض الواقع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك رد وتعقيب الأستاذ الجوهري لكم الكلمة السيد رئيس الفريق.

المستشار محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس، كما قلتم السيد الوزير، الموضوع ليس الجديد ه وقديم ويتجدد، طبعا لابد من الجهود أن نستمر ولابد من البحث عن الوسائل، كل التجاوب السابقة لم تعطى أية نتيجة، أعتقد أن هناك الآلة هناك الإنسان، هناك الطريق، ربما عدم وعي الإنسان خصوا يتراقب، الآلة خصها تراقب والطريق خصها تصاوب كنشوفو السيد الرئيس، السيد الوزير.

أنا غدي ندخل، حتى شي تسوية نخرج عن الموضوع ولكن بارتباط مع السؤال السابق هو الطرق السيارة أعطيت جهود كبيرة احنا أيدنا وساندنا البرنامج الحكومي اللي هو مؤسس أساسا على هذا الجانب، السيد الوزير لباد من إعادة النظر في كل وقت في أية استراتيجية لأن الأمور تتغير، إذا وضعنا استراتيجية نصاوبو الشمال، الشمال راه تقريبا مصاوب راه احنا وصلنا لطنجة بلوطوروت، ووصلت لفاس، من فاس الهيه، الأمور مكاين بأس، ابغينا وجدة لكن النقطة ديال اكادير الدار البيضاء أساسية وتم السد الوزير هي نقط الموت كيف قال الحاج سعيد لما كيخرج الإنسان من أكادير ما عندوش باش يطلع حتى لسكوكهو لم إلا جوج طرق إما يمشي على الصويرة، اما يمشي على أمسكرود، لكن كلاهما بجوجهم طريق مميتة وقاتلة كتخرج 10 آلاف شاحنة يوميا من أكادير، باش كتوصل من أكادير لطنجة خصها 36 ساعة لكن لما كتخرش 20 ألف شاحنة من باريس باش كتوصل للجزليراس خصها 18 ساعة فقط هذا الفرق، الثروة السيد الوزير كنخلقها حتى نجمع ما نشتت راه إلى عملنا طائرة كتراقب السيارات وكتراقب الحوادث، احتارا بحين إلى ما وقعاتش الحوادث ولكن إذا كنقصدو باش ما نخسروش، باش ما نديروشاي المراقبة راه احنا خاسرين احنا خاسرين أكثر، لذلك لابد من استراتيجية كما قلتم ولابد من إعادة النظر، وأشكركم لأنكم السيد الوزير عندكم الشجاعة الكافية اللي نقولو بأن الدراسات كلها التي فاتت، كلها غير مجدية، وكتقول بأنها كانت دراسات عائمة، كتعوم... صباح الخير أنا نكول لكم، تيخصكم تهزوا، تيخصكم البنو ديروا فيه القذ والقد ماشي هذا هو المشكل واحد الصندوق، صندوق الوقاية من حوادث السير، ما مصيره اشنو كيعمل، آش واحد والملايير فيه احنا عارفين..

ولذلك السيد الوزير لابد أن تعيدوا النظر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الحديث ذوا شجون والموضع متشعب وكنظن على مستوى الجلسة العمومية في ثلاث دقائق، للسيد الوزير لكن كيفما كان الحال، أعطى الكلمة للسيد الوزير، إذا أراد أن يرد على تعقيب السيد المستشار.

السيد الوزير:

بغيت حقيقة نعقب لأنه هذا الموضوع حيوي ويعني ليطلب مني أنني نكون موجود معكم في هذا الاتجاه وفي هذا الحوار هذا، وأنا معكم في هذا الاتجاه هذا بغيت فقط أغتنم هذه الفرصة باش نصحح بعض لحويجات، رغم عدد ديال حوادث السير، رقم القتلى اللي تكلم بها السيد المستشار من قبل مهواش 4200، هو أقل، تيوصل إلى 3700 ما عنديش الرقم، التحليل اللي كاين، كاين معيار في هذا وكنعتبرو أنه واحد السيدمات في بعد حادثة سير إلى مات في ظرف شهر بعد الحادثة كاين معيار دولي وكنبعوه وهو اللي تيعطي هذا الرقم، يعني هاد الشيء كله راه محسوب وكن مطمئن أن هذا الرقم هو اللي قلت لكم وراه غنشروه هذا الرقم هو اللي قلت لكم وراه غنشروه مقبلا، قريبا 3700 نسمة اللي كتمشي بطبيعة الحال رقم هائل ولكن النقطة الثانية اللي بغيت نقول، الخط، قلت أصفر، كان أبيض وتعير وأصبح أصفر هذا راجع، ربما تتشوف أشغال على الطريق السيار، الخط الأصفر حتى هو معيار، مغربي كنستعملوه امنين تيكون التشوير الموقت، امنين تيكون واحد الورش، وكان خصنا نديروا التشوير الأفقي خلال هذا الورش، تيكون باللون الأصفر يعني وقت ما شفت الخط الأصفر يعني أن هناك أشغال وكاين الخط المؤقت.

اما فيما يخص النقط الأخرى التي جاء بها السيد المستشار، بطبيعة الحال، احنا مستمرين في العمل ديالنا ولا الطريق السيار ديال وجدة، ولا الطريق السيار ديال أكادير يعني احنا وضعينها أما منا وتنعملوا يعني في اتجاه الحصول على إمكانيات باش نعملوا هذا الإنجاز، إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على إجابته السؤال الموالي دائما في قطاع التجهيز والنقل حول ترميم وبناء الطرق الثانوية في المغرب، سؤال طرح من طرف المستشار المحترم، السيد محمد العلمي.

لكم الكلمة بطبيعة الحال بمعية المستشارين السيد محمد الخطوري، السد محمد التحيفة واليسد محم سعدون.

المستشار السيد محمد العلمي:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين سؤالي هو كالآتي، لا يخفى السيد الوزير على أحد منا على أن الاهتمام بالمشاريع الطرقية كمشاريع مهيكلة يعتبر في واقع الأمر أحد المحاور الأساسية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموع البلاد ويعتبر أيضا أحد المقتضيات الأساسية للبرامج الطرقية سيما وأن السيد الوزير الأول برنامجه الحكومي أكد على أن الحكومة ستعمل جادة على خلق نوع من التوازن والاستقرار بين، يعني خدمة للاستقرار وذلك كله من أجل خدمة ساكنة العالم القروي بغية تحقيق تنمية شمولية وشاملة لكن الملاحظ السيد الوزير هو أن بعض الطرق الثانوية في المغرب تزداد رداءة بسبب التآكل وأن بعضها سيغلق إن لم يقع تدارك الأمر على عجل مثال السيد الوزير إقليم شفشاون لذا السيد الوزير نسائلكم هل أن الحكومة فعلا قد أعدت برنامجا لترميم وبناء الطرق الثانوية بالمغرب ومتى سيقع الشروع بالفعل لتنفيذ هذا البرنامج وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير:

السيد الرئيس، يتوفر المغرب على شبكة طرقية مهمة يبلغ طولها 57227 كيلو متر منها 56 معبدة إضافة إلى 510 كيلو متر من الطرق السيارة التي فتحت أمام حركة السير، ويبلغ طول الشبكة الطرقية المعبدة32085 كيلو متر تشكل كما يلي الطرق الوطنية 9051، الطرق الجهوية 8025، والطرق الإقليمية 14014 كيلومتر، وبفضل السياسة التي تنهجها وزارة التجهيز والنقل في الميدان الطرقي وتهم بالخصوص الصيانة الطرقية من أجل المحافظة على الرصيد الطرقي وكدا ملائمة الشبكة وعصرنتها لتواكب تطور حركة السير إضافة إلى فك العزلة عن العالم القروي، أصبح المغرب يحتل مركز الصدارة إفريقيا ومغاربيا في المجال الطرقي وتعتبر الشبكة الطرقية من أولى الأولويات تدخلات هذا القطاع حيث تخصص لهذه العمليات سنويا أو تخصص أكثر من 60٪ من مجموع الاعتمادات المرصودة للقطاع الطرقي وهكذا انتقلت نسبة الطرق التي توجد في حالة جيدة إلى مقبولة، مابين 53٪ في سنة 1990 إلى 66٪ حاليا، مساهما في ذلك في تخفيض كلفة العربات وتحسين مستوى خدمة مستعملي الطرق.

وبخصوص الطرق الجهوية، باعتبارها أحد الشرايين المهمة في مجال الربط بين الجهات وفي إحداث نوع من التوازن كما جاء في التدخل بين المراكز الحضرية والقروية وتأمين استقرار، الساكنة القروية وبالنظر للدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه هذه الشبكة فقد تحسنت حالتها، حيث انتقلت نسبة الطرق الجهوية التي توجد في حالة جيدة أو قبولة من 55٪ في سنة 1990 إلى 70٪ حاليا، الرقم من قبل هو معدل جميع الطرقات أما الطرق الجهوية يعني ارتقت من55٪ في حالة جيدة أو مقبولة إلى 70٪ حليا.

ومن أجل الرفع من مستوى الخدمة بها فقد برمجت الوزارة تقوية أو توسيع ما يناهز 2600 كيلو متر من الطرق الجهوية، ابتداء من السنة الحالية إلى غاية 2006، هذا نقوم له يعني على جميع التراب الوطني وبطبيعة الحال على بعض الأقاليم التي توجد أو تعرف تضاريس وعرة وتساقطات مطرية مهمة كمنطقة الشاون التي تعرف برنامج طرقي مهم جدا لا فيما يخص الصيانة ولا فيما يخص البنيات الجديدة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد المستشار لكم التعقيب تفضلوا.

تعقيب السيد المستشار:

السيد الوزير نشكركم مسبقا على التوضيحات التي من خلالها جعلتمونا في الصورة وأرجع مرة ثانية السيد الوزير المحترم إلى إقليم شفشاون وأقول على أنه هناك طريق إقليمية ربما تعرفونها 4103 وهي التي تربط بين خروبة ومركز زومي، فهذه الطريق السيد الوزير أصبحت شبيهة بمسلك للحيوانات ماشي للسيارات، فالكل يشتكي من هذه الطريق، لا أرباب النقل ولا المواطنين، وكثيرا ما نحرج هل أن هذه الطريق برمجت، وكثيرا ما نسمع بأنها برمجت لتقويتها وإعادة بناءها ولكن بقيت درا لقمان على حالها منذ أكثر من 10 سنوات ونيف شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم. السيد الوزير لكم رد على التعقيب تفضلوا.

السيد الوزير:

أذكر الأستاذ المستشار بأنني كنت مؤخرا في إقليم الشاون وعملت زيارة ميدانية في المكان واعطيت الانطلاقة ودشنت بعض المشاريع وطلعت عن قرب على البرامج التي هي موجودة في هذا المكان وكنظن بأن السيد المستشار مكانش في هذيك الزيارة، كانت لنا هذيك الساعة الفرصة ربما باش نتطرق عن قرب وفي الميدان على جميع الإشكاليات التي تتعلق بالشاون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار لك الحق في ربط الاتصال مباشرة مع السيد الوزير، إذن نشكر السيد الوزير على مشاركته ومشاهمته في هذا الحوار حول هذا القطاع المهم والحساس جدا، وننتقل إلى طاع الشؤون الخارجية بسؤال حول انعكاسات توسيع الاتحاد الأروبي على الاقتصاد المغربي إذن السيد رحال الزكراوي لكم الكلمة.

المستشار السيد رحال الزكراوي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير أظن بأن الأسئلة كلها التي سبقت هذا السؤال ديالنا كانت تتعلق بتأهيل الاقتصاد الوطني لمواجهة التحديات المستقبلية وبالأخص مواجهة العولمة الزاحفة على بلادنا، والسؤال ديالنا بالطبع كيطرق للجوانب ديال هذا التأهيل للاقتصاد الوطني وهو العلاقات بين المغرب وأروبا، فكلنا نعلم أن المغرب جعل من علاقاته الاقتصادية مع أروبا الغربية مند الاستقلال، علاقة استراتيجية وبنى عليها كل مخططاته الاقتصادية بل أنه في بعض الأحيان كان يفكر في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى المجموعة الاروبية الا أنه ومند مدة، مند أكثر من 10 سنوات وكانت أروبا كذلك مهتمة بالعلاقات مع المغرب ومع جنوب البحر الأبيض المتوسط إلا أنه لاحظنا بأنه مند أكثر من 10 سنوات حولت أروبا الغربية اهتمامها إلى الشرق، وبالأخص مند سقوط ما يسمى بجدار برلين المؤسوف عليه، فحولت أروبا اهتمامها إلى الشرق وتم توسيع أروبا أو الاتحاد الأروبي أو المجموعة الاقتصادية الأروبية من 6 إلى 12 إلى 15 وحنا اليوم على أبواب توسيع هذه المجموعة الاقتصادية الأروبية إلى 25، حيث تم انضمام 10 دول إلى المنظومة الاقتصادية الأروبية وسيتم تفعيل هذا الانضمام بعد سنة يعني في ماي 2004 وكذلك تركيا هي على الأبواب..

وهذا يعني عدة انعكاسات بالنسبة لبلدنا أولا فيما يخص مزاحمة مواد هذه الدول اللي غدي ضم أروبا، لمزاحمتها للمواد المغربية ثانيا مزاحمة اليد العاملة ديال شرق أروبا لليد العاملة المغربية التي تعمل في أروبا، وكذلك الاستثمارات الاروبية اللي كنا ديما تنترجاوها تجي عندنا والل الآن غدي توجه كذلك، وتوجه لاروبا وغتوجه أكثر فأكثر لأروبا الشرقية كنعرفو بأن هذا موضوع واسع وشاسع ما يمكنش نحيطو بيه كسؤال، أوفي جلسة ولكن كنظن أنه كيثير الاهتمام ديالنا وديال المغاربة كلهم وبغينا في عجالة نسأل حكومتنا هل أحدث بعض التدابير لمواجهة هذا التوسع الجديد لأروبا وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الطيب الفاسي الفهري كاتب الدولة لدى وزير الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس أشكر في البداية وبالطبع السادة المستشارين المحترمين على تقدمهم بهذا السؤال المتعلق بعلاقاتنا المستقبلية مع الاتحاد الأروبي هذا الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا. المغرب يعتبر أن توسيع الاتحاد الأروبي بالالتحاق الفعلي لـ10 أعضاء جدد في فاتح يناير المقبل، حدث هام من الوجهة السياسية والاستراتيجية سيسهم في استقرار هذه الدول وترسيخ الأنظمة الديموقراطية بها، ولابد من التوضيح أننا لم ننتظر دخول هذه البلدان إلى الاتحاد الأوروبي لإقامة علاقات قوية معها ذلك أن المغرب استشرف خلال السنوات الأخيرة هذا التوسع لتطوير وتنمية علاقاته معها، في المجالات السياسية الاقتصادية والثقافية مما يجعلها تنخرط في الاتحاد الأوروبي برصيد هام من العلاقات مع المغرب.

ومن هنا فإن حكومة صاحب الجلالة تتعامل بكل ثقة مع هذا التوسع لما يتيحه من إمكانيات فرص جديدة تمكن في نطاق الاتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي تمكن إذا من التعامل مع سوق تشمل 75 مليون مستهلك رغم أن بعض التخوفات الموضوعية التي تكلمت عليها السيد المستشار ناجمة عن الأنظمة التفضيلية التي ستستفيد منها الدول العشر، فعلى

المستوى الفلاحي مثلا الحكومة حرصة في إطار المفاوضات الجارية مع الاتحاد الاروبي على التوصل الىشراكة تضمن المصالح الحوية المغربية في هذا القطاع وعيا منها بالصعوبات التي ستترتب عن هذا التوسع والإعانات التي ستستفيد منها المنتوجات دول وسط وشرق أروبا، والأولوية التي ستعطى لها فيما يتعلق بالمتوجات الصناعية سنشهد سنة 2012 قيام منطقة التبادل الحريين المغرب والاتحاد الأوروبي، حيث أن المنتوجات الأروبية والمغربية ستدخل الأسواق بدون أي رسوم جمركية وهذا لاشك فيه أن هذا التوسع سيكرس نسبيا التحديات القائمة على مستوى تأهيل المقاولات المغربية.

وأقول نسبيا لأنه ما خصناش ننساو كذلك على أنه هاد 10 دول تمثل أقل من 5٪ من الناتج الداخلي الخام للاتحاد الحر الأروبي الحالي، فيما يخص الاستثمارات بالفعل أن دخول هذه الدول إلى الفضاء الأروبي سيعمل على الزيادة في الاستثمارات الاروبية وغير الأروبية بها الا أن هذا الأثر النسبي سيكون لا محالة أقل جدوى نظرا لرفع تكاليف الإنتاج خاصة على مستوى اليد العاملة والأجور الذي ستعرفه هذه الدول بانخراطهم للاتحاد الأروبي..

الخلاصة السيد الرئيس، السادة المستشارين، المغرب الذي يرحب بهذا التوسع على المستويين السياسي والجيو ستراتيجي، يعمل على استغلال الفرص المتاحة في إطار هذا الفضاء الجديد في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية وكذلك على التقليل من السلبيات التي سنتجم عن هذا التوسع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وشكرا له كذلك على مساهمته وكما قال السيد المستشار، الموضوع هو ضخم، متعدد الأطراف يصعب معالجته على مستوى الجلسة العمومية في دقيقتين أو ثلاثة أتمنى أن تتاح لناالفرصة على مستوى لجنة دائمة لكي نطرح من جديد هذا الموضوع. اذا نشكرك السيد الوزير على مساهمتك وننتقل إلى القطاع الموالي، قطاع السياحة حول غياب التغطية الاجتماعية وبرامج التكوين لفائدة المرشدين السياحيين، هذا السؤال تقدم به المستشار لمحترم السيد ابراهيم الرميلي.

المستشار السيد ابراهيم الرميلي:

سيدي الرئيس، سيدي الوزير بدون مايخفى عليكم بأنه هذا تحدي تيخصنا نحققو ما يفوق عن 10 ملايين ديال السواح في أفق 2010 وأحنا حاليا في 2003 تحول غدي تدخلوا إلى 2004 مكنضنش أنه غدي نفوتوا ثلاثة ملايين ديال السواح من هنا إلى 2004 ما كنظنش أنه غدي نفوتوا ثالثة ملايين ديا ل السواح من هنا إلى 2004 ولهذا تيخصنا نشوفو شي طريقة باش نوصلو لهاد 2010 اللي هي كنتمناوها جميعا، هذه ناحية من ناحية أخرى كتعرفوا بأن البلاد ديالنا، بلاد عندها صبغة ساحية وكنعرفو السياحة أشنوا كتعطينا، كتجلب لنا العملة الصعبة تم تشغيل اليد العاملة تم كذلك الاستثمار، الخ..

هذه المسائل كلها معالي الوزير كتعرفوها، تم كنرجعو لواحد الحاجة اللي هي جد مهمة هو الإرشاد السياحي كنعرفو المرشد السياحي، هو السفير ديال المغرب لدى السائح اللي كيزور بلادنا السائح الحاجة الأولى التي تيشوف هي الجمركي تم تيشوف كذلك المرشد السياحي اللي تيدوز معه المدة ديال العطلة ديالو.. إلى هذا المرشد السياحي كان في المستوى بطبيعة الحال هذا الزائر تياخد واحد النظرة جد مهمة على هذه البلاد تيعاود يدير دعاية أخرى لهذه البلاد وتيرجع لهذه البلاد أو يعكس ذلك تيمشي وتتكون عنده واحد الرؤيا خاطئة..

لهذا المرشد السياحي يعني واحد العنصر اللي هو جد مهم ولكن كنشوفو بأنه الوزارة ما كتعطيه أي اهتمام، أي عناية، أي تكوين، علاش تنعرفو هاد المرشدين السياحيين فيما قبل، الطريقة باش كانوا كيتعينو يعني ما كاين مقاييس مكاين معايير ولكن نقدرو نقولو أن الأمور كانت ما كانت عليها واليوم أصبحت ما أصبحت عليها، تم كنشوفو كذلك هذا المرشد السياحي حتى من ناحية التغطية الصحية هذا السيد إلى ما خدمشاي ما يمكنش يتداوى نهائيا ومع العلم أنه قانون 77، في المادة 7، كيحدد سن ديال التقاعد في 60 سنة، كيفاش يعقل هذا السيد بغى يخرج للتقاعد وهو ما تيمتاز بحتى شي حاجة حتى التغطية الصحية ما عندوش الضمان الاجتماعي ما عندوش إلى ما خدمش ما يمكنش إعيش أبدا على الإطلاق التام.

ولهذا تنسألو، وكنكولو هذا المرشد السياحي فين غدي نصنفوه، واش نصنفوه مع الموظفين ماشي موظف، مع المأجورين، ماشي مأجور مع المستخدمين مع القطاع الخاص، ما عرفناشي بالضبط فين كنصنفوا هذا المرشد وكذلك واحد المسألة أخرى مالل الوقت فاش تتعطيوه هذا التعيين ديالو كاينين المرشدين اللي

هوما معينين هذه 20 أو 25 سنة وهذا الشيء قديم حتى التكوين مبقاشي عندهم، واحد السيد اللي عنده 20 سنة باش عنده هاد البلاكة ديالو هاد الشيء امشى دبا ولات السياحة تطورات اولات في مجال آخر، كاين اللي عنده ديك البلاكة ديالوا وامشى دارشي بيعة وبشرية أخرى وامشي دار شي عمل آخر خاص ومازال تيتحسب على الوزارة كمرشد سياحي وتيتحسب حتى على المدينة اللي فيها السياحة بأنه راه عندهم 600 أو 700 مرشد وفي الحقيقة مكاين تقريبا النصف من هذا الشيء لأنه الأغلبية ديال المرشدين كلهم امشاوا وتيعملوا في الميدان الخاص.

وتم كذلك تتساءلو على النتيجة ديال الحوار بين المكونات ديال المجتمع المدني والحكومة اشنو هي النتيجة ديالو، تم كذلك واحد القضية حتى الاحترام ديال التسعيرة اللي كاينة بين وكالات الأسفار وبين المرشد السياحي ما محترماش كاين دابا المرشدين السياحيين اللي كيخدموا بحالهم بحال المأجورين ب 1500 أو 2000 درهم على الأقل في وكالات الأسفار ولهذا السيد الوزير تتسألوكم أشنو هي الإجراءات اللي اتخذت الحكومة ديالكم في هذا الباب؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد عادل الدويري وزير السياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس السادة الوزراء، السادة المستشارون المحترمون،

اسمح لي السيد إلى جاوبت في هذا الاتجاه اسمح لي. إذا، فعلا يعتبر المرشد السياسي سفير فعال ومهمته إعطاء صورة مشرفة على البلاد وكي يقوم بالواجب على أحسن الظروف ويكون في مستوى تطلعات السائح تم إصدار القانون المنظم للمهمة سنة 1997.

أولا: فيما يخص ما جاء في السؤال، اسمح لي أنا اختلف شينا ما معكم لأن التأهيل الأولى متوفر بالفعل قانون 1997 ينص أولا على مجموعة من الشروط لولوج المهنة سأذكرها فيما بعد.

ثانيا: على ضرورة النجاح في المباراة التي تنظمها وزارة السياحة، الشروط لولوج المهنة هي كالتالي: أولا بالنسبة للمرافق السياحي يجب أن يتوفر على شهادة السلك الثاني في المعاهد الوطنية العليا للسياحة على. إجازة في العلوم الإنسانية أو ما يعاد لها، أما المرشد السياحي يجب أن يتوفر على شهادة السلك الأول في شعبة الاستقبال من المعاهد الوطنية العليا للسياحة أو على شهادة الدروس الجامعية العامة في العلوم الإنسانية أو ما يعاد لها وبالنسبة للمرشد الجبلي يجب أن يتوفر على شهادة من مركز خاص بالمرشدين الجبليين في كل الحالات يجب التوفر على شهادة في لغة أجنبية، القسم الثاني من السؤال أشكركم على هذا القسم حول مسألة التكوين المستمر الذي يتيح لي فرصة للإعلان أمامكم عن تجربة أولى قامت بها الوزارة بمدينة مراكش إذ أننا اغتنمنا فرصة وضع نظام التناوب للمرشدين في الفنادق المصنفة لإجراء امتحان في شهر نونبر الماضي تم على إثره اختيار أحسن العناصر وترتيب الكفاءات بين المرشدين، لقد تقدم للامتحان 321 مرافق ومرشد سياحي، وبعد الإعلان عن النتائج اعتبرنا أن نصف العدد تقريبا أي 150 مرشد يحتاج إلى التكوين المستمر، الشيء الذي دفعنا إلى القيام بدراسة للمنهجية التي سنتبعها لإنجاز برنامج التكوين المستمر موجه لدوي المستويات المتوسطة والغير الكافية وسيتم تطبيق هذه الخطة تدريجيا بمختلف جهات المملكة.

وأخيرا وثالثا، فيما يخص التغطية الاجتماعية فمهنة الإرشاد السياحي مهنة حرة ولذلك أوكل القانون المذكور هذه المهمة إلى الجمعية المهنية، أعني هنا الجامعة الوطنية للمرافقين السياحيين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال إلى الجمعية المهنية المعنية، أنا على استعداد طبعا أنا ووزارة السياحة كذلك طبعا لتقديم الدعم اللازم لتسريع دراسة هذا الأمر لوضع نظام يضمن لهم الأمان والاستقرار. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار أكيد.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير، كنتمناو من الله باش هذا الشيء يدخل حيز التطبيق لأنه هذا الشيء تنطلو نسمعوه هذه التغطية الصحية سمعناها في مراكش من وزير السياحة السابق ووزير المالية اللي يعطاوا وعود في هذا الباب في عام 2002، احنا في 2003، حتى شي حاجة ما كاينة إلى حد الآن، تم هذا الشيء تنظلو نسمعه المرشدين وبطبيعة الحال المرشدين السياحي المعايير كتعرفوها، خصوا باش يكون مرشد تيخلصو الإجازة ومن بعد الإجازة ماشي غير الإجازة خصوا التطبيق وخصوا التكوين في الميدان، كاينة الأرضية اللي هي

أهم حاجة من هذا الشيء، تم كاينين هدوك الناس اللي هو ما تخرجوا.. هدي 20 أو 25 سنة اشنو هو المصير ديالهم، كاين اللي ما عمرو مارس، كاينة دابة حاليا المرشدين اللي عامين هادي ما مارسوش، اشنوا هو المصير ديالهم، تم التغطية الاجتماعية تتهدروا على الجمعيات، مزيان هاد الجمعيات هدوا ولكن أشنو هو الدعم اللي اعطاتهم الوزارة لهذه الجمعيات هاهم كاينين ولكن ما عندهم حتى دور مهم اللي هو ما كيلعبوه هاد الجمعيات.

ولهذا السيد الوزير كنطلبو منكم باش تأخذوا بعين الاعتبار هذه المسائل كلها، وهاد الشيء يدخل لحيز التطبيق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، إذن نشكر كذلك السيد الوزير على مساهمته والأجوبة التي قدمها حول هذا القطاع. وننتقل إلى القطاع الموالي للطاقة والمعادن بسؤال حول الانعكاسات السلبية الناتجة عن القطاع الكهربائي في العالم القروي، الكلمة للحاج إبراهيم السالمي، لكم الكلمة.

المستشار السيد إبراهيم السالمي:

..تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة خصوصا بعد ما تم إسناد هذه الوظيفة المهمة والحيوية إلى الشركات الأجنبية المتخصصة في هذا الميدان مثل شركة رضال مثلا، ومما شك فيه أن الهدف المنشود لهذه المبادرة هو تحسين الخدمات وضمان عقلنة وترشيد التوزيع لمادتي الكهرباء والماء في الوسطين الحضري والقروي في ظروف ملائمة وجيدة إلا أن ما يلاحظ مع كامل الأسف أن طرق التدبير التي تعتمدها هذه الشركات لا تراعي الاولويات والإكراهات التي تفرضها بعض القطاعات الفلاحية الحساسة مثل تربية الدواجن وزراعة الخضروات خصوصا في فصل الصيف الذي يتميز كما هو معلوم بارتفاع درجات الحرارة حيث تعمل هذه الشركات إلى قطع التيار الكهربائي بدون سابق إعلام على مربيي الدواجن ومنتجي الخضر على اختلاف أنواعها مما قد يلحق أضرارا كبرى بالمستثمرين في هذا القطاع ويلحق بهم أيضا خسارة عظمى لا تعوض.

ومن هذا المنظور نودان نسأل سيادتكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تنوي وزارتكم الموقرة بصفتها الجهة المسؤولة عن ساسة الطاقة ببلادنا للحيلولة دون تكرارا لأخطاء التي ترتكبها الشركات المختصة في توزيع الكهرباء بقطعها للتيار الكهربائي دون سابق إعلان وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة للسيد وزير الطاقة والمعادن.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسادة المستشارين المحترمين، أولا وقبل كل شيء فعلا وزارة الطاقة والمعادن هي مشرفة على ميدان الطاقة على الصعيد الوطني ولابد للإشارة بأن هذه الوزارة وصية على الطاقة بطبيعة الحال ولكن فيما يخص الشركات الخاصة ديال التوزيع كريضال ولديك والأخريات اللي هوما في الحقيقة تحت الوصاية ديال وزارة الداخلية ولكن من باب التضامن الحكومي فبغيت نرد عليكم بأن هذه الشركات تعمل في إطار عقدة مع الدولة وبطبيعة الحال لها برنامج خاص اللي كدخل فيها الصيانة، اللي تدخل فيها الموازات ديال المعدات، ديال الكهرباء، الميكانيك والى غير ذلك فمن باب الصراحة نقدر نقول لكم بأن هاد المشاكل ديالكم راهم معروفين وكنعرفوهم وتوصلنا بهم من قبل وراه في إطار التنسيق بين وزارة الداخلية تنحاولوا باش تجبروا حلول ملائمة للطرفين، الطرق الأول اللي هو مهم وهو السكان ديال الحواضر وديال المدن والطرف الثاني اللي هو المستثمرين بطبيعة الحال كما تعرفون فالاستثمار في بلادنا شيء مهم جدا اللي خصنا نشجعوه ونريدو في وثيرته.

فلهذا نشاطركم وكنشاركو معكم هذه المشاكل وخدامين جميعا في إطار الحكومة باش نجبرو الحلول الملائمة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير هناك تعقيب الحاج إبراهيم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس، أولا أشكر السيد الوزير على إجابته وعلى تفضله بالإجابة مشكورا وطمأنته لنا وغيرته على هذا القطاع إلا أن السيد الوزير لابد لي أن أقول لكم أنه من أسباب دواعي نزول هذا السؤال ألا وأنه يقع أحيانا لما يتأخر المستهلك في تأدية الفاتورة، يأتون أصحاب الشركات يأخذ العداد دون سابق إعلان وتؤدي هناك ذعائر خصوصا في العدادات الخاصة بالآبار قد تصل أحيانا إلى 1400 درهم لإعادة العداد من جديد وبعقدة جديدة، وهنا أتساءل السيد الوزير بأنه لما لم يؤدي الإنسان ذعيرة يسحب منه العداد وعندما

يقومون بقطع التيار بدون سابق إعلان من يحاسب هذه الشركات ومن يعوض للفلاحين خصوصا نحن في الصيف خصوصا مثلا الإنسان اللي داير واحد الربيع ديال خزوا كيتقام بالثمن أو عنده دواجن في أيام البرد وكيتقطع الضوء ومخبروش، على الأقل كانوا يخبروه يعني كيضيع، أشنو نقولو له، ربي يخلف، امشات، ما عندنا ما..مادى شاي تاخر غي بواحد الأسبوع، يؤدي ذعيرة، فمن هذا الباب السيد الوزير، هل هناك إمكانيات مثلا لخلق صندوق ما، أو شيء في هذا الأساس أو على الأقل هاد الناس يبداو يخبروا ياخدوا بعض الإحتياطات، خصوصا في العالم القروي الناس، كاين اللي بعض المرات كيعلنوا ولكن كيعلنوا ما في الراديو، في medi1، بعض المرات في الجرائد مع العلم تعرفون بانه العالم القروي ما كيعرفوش كاينة في الراديو واش كاينة شي إذاعة في هذا الاسم والجرائد ما تيدرسوهاش، اسمحوا لي على التعبير السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، ننتقل إلى السؤال الموالي حول مستجدات البحث والتنقيب عن النفط، السيد رئيس الفريق كنضن الس عبد العزيز القريعة وأغتنم الفرصة لأتقدم له كرئيس لجنة للإعتذار عن عدم ممارسة حق له ضمنه له النظام الداخلي نتمنى والظروف يعرفها جيدا أن ردها يمكن ان تعوضه له في الجلسة المقبلة شكرا له على تفهمه، له الكلمة لطرح السؤال المتعلق بمستجدات البحث والتنقيب عن النفط.

المستشار السيد عبد العزيز القريعة:

السيد الرئيس، السادة الوزراء.

إخواني المستشارين المحترمين، إن الاهتمام المتزايد لدول العالم بمصادر الطاقة مع ما يواكب ذلك من تسابق لامتلاك التكنولوجيا والأساليب الصناعية المتطورة جعل من قطاع الطاقة وخاصة النفط قطاعا استراتيجيا تعتمد عليه كل الطاقات المنتجة وقد استبشر المغاربة خيرا قبل سنتين نبأ اكتشاف كميات وافرة من النفط ببلادنا عقب أبحاث جيو مغناطيسية قامت بها شركات أجنبية في عدة متاطق من المملكة ولكن مع الأسف والكل على علم بما وقع نريد أن نعرف الآن وبعد مراجعة قانون الهيدروكربونات وإبرام أزيد من 14 عقدا لاستكشاف بين المكتب الوطني للأبحات والاستثمارات النفطية وشركات نفطية أجنبية ورصد موارد مائية مهمة لهذا الغرض لأكبر دليل على حجم الرهان الذي تعقده بلادنا على الطاقة لذلك وفي غياب أية توضيحات حول الموضوع ضمن التصريح الحكومي وضمن العرض الذي تقدم به السيد وزير المالية بمناسبة تقديم القانون المالي أمام البرلمان نسائلكم السيد الوزير ما هي مستجدات البحث والتنقيب عن النفط ببلادنا وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار، السيد وزير الطاقة والمعادن لكم الكلمة.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا وقبل كل شيء تم العرض والاستفسار، إذن تم إعطاء جميع التوضيحات حول هذا الموضوع إثر تقديم الميزانية في هذه السنة في لجنة الإنتاج وتم إعطاء التوضيحات الكاملة في غرفة المستشارين أو غرفة البرلمان ولكن أنتهز هذه الفرصة باش نقول شي حوايج اللي هوما مفيدين بزاف وخصنا يبقاوا عندنا فخطرة باش ما نبقاوش نعودهم للتكرار أولا ما غديش نقلولو راه احنا ما تأسفين على اللي طرأ هاد العامين أبدا فهي عملية التنقيب وكان هناك اكتشاف مخزون في جهة الشرق ديال المغرب هذا من جهة، والاكتشاف ديال المخزون ما شي هو أول ونهاية الاكتشاف وإنما بداية الاكتشاف البداية ديالو باش وصلوا للإنتاج وباش وصلوا للإنتاج كياخذ واحد المدة أكثر من 4 سنوات هذا من جهة.

ثانيا وقبل كل شيء باش يكون الاستمرارية في الاكتشاف كطلب واحد التمويل كتبر بزاف باش إلى ضيعنا في الأول مثلا، درنا واحد التمويل ديال 10 أو 20 مليون دولار، فباش ندوزو للمرحلة الثانية خصنا نضربها في 5 حتى 10 فإن الشركات تتبدى تدريجيا في إطار التنقيب وكتاخذ واحد المدة ديالها إذن ماشي في ظرف عام او عامين أو ثلاثة سنين غدي نقولو راه درنا عملية الحفر وصافي راه جبرنا أو مجبرناش الشركات اللي موجودة الآن لا اللي كيعملوا لا في اليابسة ولا في البحر، في أعالي البحار خاصة فهما عندهم برنامج ديالهم اللي المدة ديالو من سنتين ثمانية سنوات والمهم من هذا الشيء كله وهو الآن المكتب الوطني مكلف بالتنقيب عن الهيدروكربونات اللي هو لاناريب في المستقبل إن شاء الله غادي يتسمى المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن فهو شاير العمل ديالو والحكومة مطلعة عليه لأنها هي مسؤولة على هذه

الأمور هذا، تابعة هذا البرنامج اللي هو برنامج على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل بالتنقيب ديال المعادن والتنقيب ديال البترول ما فيهش المدى القصير أبدا فعندما احنا المدى القصير ديالنا إلى بغينا نسميوها هكذا راه 5 أو 10 سنوات وما فوق والمدى الطويل فوق 15 إلى 20 سنة.

هذا الشيء خصنا نعرفوه وكنشكركم وضعتم هذا السؤال ولكن البرامج اللي موجودة الآن راها غادية تدريجيا وكتعمل في واحد الإطار تقني عالي بحيث السنة القبلة إن شاء الله في آخر 2003 وفي البداية ديال 2004 غادي نبداو في عملية الحفر في أعالي البحار خاصة ونتمناو الخير ولكن الموارد الطبيعية من الهيدركربونات راها موجودة في البلاد واللي خص هو التمويل فإلى كانوا ممولين مغاربة دوا رأس مال اللي هو ما يبغيوا يجيوا دابة ويشوفوا مع الشركات أجنبية باش نزيدو من السرعة يال الوتيرة ديال الاكتشاف فمرحبا بهم من عدا وغدي نعطيو لهم الرخص مع شركات أجنبية ونزيدو للقدام فحنا كنشجعو الممولين المغاربة باش يزيدوا لهذا الميدان اللي هو مهم جدا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير هناك تعقيب للسيد رئيس الفريق، السيد عبد العزيز القريعة.

تعقيب السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس آالسيد الوزير أنا حينما تأسفت فأظن ما بغيتش نرجع للماضي، وما بغييش نجبد المنطقة ديال تالنسين فتنظن بأن الشركة اللي كانت كتبحث على البترول في منطقة تالسينت آمشات في حالها وبأن الوزير السابق اللي قبل منكم كان أعطانا ايضاحات فتنظن ولكن اليوم أنا يمكن عوتان نشعر ومعي واقيلة الإخوان المستشارين بواحد شوية ديال الأمل في منطقة تالسينت حيث تنظن يمكن باقي كاين البترول في تالسينت فتنظن آالسيد الوزير كنطلب منكم باش توضحوا لنا في منطقة تالسينت واش باقي أمل أو ما بقاش؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك رد للسيد الوزير تفضل آالسيد الوزير الطاقة والمعادن.

السيد الوزير:

شكرا، في تالسينت، الشركة اللي كانت امشات وأحدث بلاصتها شركة جديدة اللي هي مغرب بترول اللي هي كتكمل العمل ديالها باش بدأت الأولى وفي إطار البرنامج ديالها اللي هدرت قبايلة كجميع الشركات الآخرين راه احنا متبعين معها في إطار القانون ديال الهيدروكربونات أديال القانون العام ديال البلاد اللي كيعمل مع الشركات..

فإذن ماكاين حتى شي توقيف من ناحية التنقيب في ناحية تالسينت وعدنا شركة أخرى بتروناس ديال ماليزيا راه خدامة في ميسور حتى هي، هدي غير باش تكون معرفة بتلك الجهة، هذه الأمور غادية وهذا الشيء يأخذ الوقت وخصنا نصبر جميعا وكنعاود نكرر باش الممولين والمستثمرين المغاربة يزيدوا شويا معنا لهذه الأمور هذه باش تكون واحد الشراكة دولية اللي ترجع بالخير للجميع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السؤال الموالي دائما في نفس القطاع، قطاع الطاقة والمعادن حول تسرب المواد النفطية من القنوات العابرة لمدينة الصخيرات سؤال قدم من طرف السادة المستشارين السيد عبد الرحمان لبدك، السيد عبد الكبير برقية، السيد أحمد الإدريسي السيد بوشعيب الهلالي والسيد سحن أبو العز، السيد عبد الكبير لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

السيد الرئيس السادة الوزراء، السادة المستشارين، على إثر التساقطات المطرية التي شهدتها بلادنا في الآونة الأخيرة وما نجم عنها من أضرار تجلت في حدوث فياضانات مهولة أدت إلى خسائر بشرية في الأرواح المفقودين وأخرى مادية في ضياع الممتلكات والمزروعات ويبقى الانفجار واندلاع الحريق الذي شب في معمل تكرير النفط لاسمير بمدينة المحمدية الحدث الهام الذي استأثر باهتمام الرأي العام الوطني والدولي وكل وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة وقد فضح هذا الحريق وهذه الفياضانات هشاشة البنيات التحتية وعرت الستار على مجموعة من المسائل الأخرى المرتبطة بوحدات تكرير البترول وتوزيعه ومن ضمنها تسرب المواد النفطية من القنوات المارة بجماعة الصخيرات الرابطة بين معملي تكرير النفط بكل من سيدي قاسم والمحمدية، الشيء الذي أدى معه إلى اندلاع حريق بإحدى الأراضي الفلاحية المتواجدة بهذه الجماعة الأمر الذي لا يتوقف عند هذا الحد بل تعداه إلى وقوع كارثة بيئية أخرى بفعل تسرب

المواد النفطية كما ان كميات البنزين قد مست الفراشة المائية الجوفية بالمنطقة.

والأخطر من كل هذا، أن بعض الصحف الوطنية قد أوردت في مقالات لها أن الإدارة العامة لشركة لاسامير كانت على علم بالتسرب الذي عرفته قناة النفط بمنطقة الصخيرات وذلك منذ مدة طويلة دون القيام باتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية سؤالي السيد الوزير وهو منقسم إلى أربعة أجزاء، تفاديا لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى حدوث كارثة بيئية بالمنطقة أكثر مما هي عليها.

أولا: ما هي حجم الأشغال التي بدأت وما هي التدابير والإجراءات المتخذة من طرف شركة لاسامير لمواجهة الوضع الخطير لاسيما عملية صيانة قنوات الربط بضواحي الصخيرات.

ثانيا: هل الوزارة الوصية على هذا القطاع قامت بدراسة لتحديد نسبة تلوث الفرشة المائية وإن تم ذلك ما هو المختبر الذي قام بهذه الدراسة، علما أن ما يقارب 11 بئر لوث بسبب تسرب النفط للمياة الجوفية والفرشة المائية بصفة عامة، وللإشارة فإن منطقة الصخيرات هي من المناطق الفلاحية التي تنتج أكبر كمية من الحضر المستهلكة محليا وجهويا ووطنيا والتي يصدر بعضها إلى الخارج؟

ثالثا: ماهي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتعويض ساكنة المنطقة خاصة الفلاحين الذين يعيشون من السقي؟

رابعا: ما هي الإجراءات الوقائية التي اتخذت بالنسبة للمستقبل معه بعد ظهور عواقب هذا التلوث؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أسئلة استنطاقية، السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس شكرا السادة المستشارين اللذين وضعوا هذا السؤال، فالجواب سهل، حنا، أعطينا تعليماتنا باش يتسد داك الأنبوب صافي وهاد الشيء درناه اشحال هادي وكانت عندي الفرصة باش بلغت هنا السادة المستشارين والسادة النواب في الغرفة الأولى على هذا المشكل ولكن ما فيها بأس باش نرجع للوراء عير باش للاستفادة وللإخبار، لأنه إثر وصل لنا إلى وزارة الطاقة والمعادن تعرفنا على هذا المشكل من حيث بدأ في صيف 2002 وقمنا إثر ذلك وهذا الشيء ما فيهش علاقة مع سامير أبدا، مع الحريق ومع داك الشيء الآخر، ما كاينش شي علاقة مع الفياضانات وهذا، ما كاين حتى شي علاقة وكنا قلناها، فقمت بزيارة ميدانية للصخيرات مع السيد العامل وشفنا الأمور كيفاش كتجرى وأعطينا تعليماتنا باش يكون برنامج عمل اللي تم التحقيق ديالو، اللي تم العمل به من بعد وهو حفر بعض الحفريات من طرف المكتب الوطني للتنقيب عن البترول باش نتعرفو واش بضخ الماء الموجود تحت الأرض واش تلوث أو لم يتلوث فالنتيجة لم يكن هناك تلوث والمكتب والمختبر ديال وزارة البيئة عمل نفس الشيء ولم يكن هناك تلوث، فخلذنا العمل تقني محض من أوله حتى آخره وخوينا كاع هداك الأنبوب اللي موجود تماك ومشينا بعيد باش نرجع للبداية ديال الجواب ديالي هو اعطينا التعليمات باش يتسد كاع هداك الأنبوب وفي خطرة كيجي من سيدي قاسم كيمشي للمحمدية اللي هو قديم بطبيعة الحال، واللي كيدوز في جميع الدوائر الحضرية اللي موجودة مابين سيدي قاسم وبين المحمدية كاين أنبوب جديد اللي هو عنده أكثر من 10 سنوات اللي هو بعيد دابا خارج عن المدار الحضري في الخلاء كما نقول اللي جديد فجواب، يعاود نكرر بأننا سدينا داك الشيء، أعطينا تعليمات رسمية وداك الأنبوب متلاش غادي يخدم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد عبد الكبير، شي تنويه بالمجهودات.

السيد المستشار:

شكرا معالي الوزير على مواقفكم وعلى الإجراءات التي اتخذت في هذه القضية إلا أنه ليكن في علمكم وفي علم الجميع إلى يومنا هذا لازالت الشركة تستخرج كميات مهمة من البترول في المنطقة، وقلت في البداية أنه كاين 11 بئر هذه غير اللي باينة تلوثت فالفرشة المائية راها غتكون ملوثة فلهذا أنا أتمنى وأرجو من السيد الوزير أن يعطينا النتيجة الرسمية لمختبر مكتب ديال الأبحاث اللي هو قام بهذه الدراسات هذه باش يمكن لنا على الأقل نطمئن ساكنة الصخيرات اللي هو ما بطبيعة الحال ساكنة جهة الرباط، سلا، زمور زعير وهذا واجب على كل واحد منا أن يقوم بدوره لأنه للتاريخ وبالنسبة للمستقبل حينما تظهر هناك خطورة سوف يتحمل كل واحد منا مسؤوليته وشكرا السيد الوزير.

لسيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم استمعنا إلى قرار الحكومة حول وضع حد نهائي، فعلى السيد المستشار أنه يربط اتصال مع السيد الوزير ليمكنه من الوثائق التي يمكن أن يدلي بها للمواطنين، إذن نشكر السيد وزير الطاقة والمعادن على مشاركته ومساهمته وأجوبته المقتنعة وننتقل إلى القطاع الموالي قطاع الإسكان والتعمير بسؤال حول معيقات إنجاز البرنامج الوطني لمحاربة السكن الغير اللائق بالجماعات المحلية الصغرى سؤال طرح من طرف المستشار المحترم، السيد احمد المالكي، والحاج احمد البنا، كنظن السيد احمد المالكي لكم الكلمة.

المستشار السيد احمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس، باسم الله الرحمن الرحيم والصالة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم، تفعيلا للمقتضيات التي جاء بها الخطاب الملكي السامي لذكرى ثورة الملك والشعب ل 20 غشت 2001 الذي خصصه جلالة الملك محمد السادس نصره الله لموضوع القضاء على ظاهرة السكن العشوائي، قامت كتابة الدولة في الإسكان بإنجاز برنامج وطني عشري 2002، 2012 لمعالجة هذه الظاهرة، يهدف إلى توفير الإمكنيات المادية والمعنوية للزيادة في مادة الإسمنت وخلق صندوق لهذا الغرض للقضاء على هذه الظاهرة، وذلك في إطار جديد يهدف الشفافية والشراكة وتحديد المسؤولية، المسؤوليات بين كافة الأطراف، غير أن التركيبة الآلية لإنجاز هذه المشاريع المبرمجة غير قابلة للتطبيق بحيث تكون هناك شراكة بين الوزارة الوصية و المؤسسات العمومية والمتدخلة في البناء والجماعات المحلية بالإضافة إلى المستفيدين من السكان، فإذا كان هذا لا يثير أي إشكال بالنسبة للجماعة المحلية الكبرى التي تتوفر على الإمكانيات المادية فإن هذه القوانين غير قابلة للتطبيق في الجماعات الحضرية الصغرى والقروية، لعدم توفرها على الإمكانيات المادية وكذلك الأمر بالنسبة لغالبية المستفيدين في هذه الجماعات الصغرى، واليوم وقد أصبح موضوع السكن اللائق من ضمن أولويات برنامج الحكومة الحالية، وجب أن ننظر إليه بمنظور جديد وبعقلية جديدة، السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات التي ترون، التي تنوون القيام بها لتفعيل هذا الموضوع وتمكين الجماعات المحلية الصغرى من التغلب عليه؟ وما جدوى خلق صندوق وطني لهذا الغرض ما لم استقلاله لحل مثل هذه الإشكاليات المطروحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد توفيق احجيرة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد المستشار، حضرات السادة المستشارين،

أولا أنا أستحضر معكم خطاب صاحب الجلالة نصره الله يوم 20 غشت 2001 والذي وضع الأسس الرئيسية للبرنامج الوطني لمحاربة السكن الغير اللائق وفعلا اشتغلت الحكومة السابقة في وضع أسس هذا البرنامج لغاية أنه جاءت الحكومة الحالية ونقحت هذا البرنامج وأدخلت عليه مجموعة من المستجدات اللي أساسها شيئين أساسيين.

أولا: محاربة السكن الغير اللائق بالعرض ماشي محاربة السكن الغير اللائق بإصلاح الأوضاع الراهنة كذلك أدخلنا في سياق تنفيذ البرنامج الجديد جهوية تنفيذ البرنامج لأنه زمان كان يعني من قبل كان انتقاء المشاريع يتم ابتداء من مدينة الرباط ويقرر الوزير أو الوزارة تقرر أنها سوف تتدخل في المدينة الفلانية وان لا تتدخل في المدينة الفلانية وهذا وضع واحد النوع من عدم التكافئ ديال التدخل العمومي عبر مجموع التراب الوطني الحكومة من أجل ارتقاء هذا العمل وتطويره أقررنا مبدأ العدالة الجهوية وأعطينا إمكانيات لكل جهة أن تصيغ البرنامج ديالها في سياق المنظومة الجهوية وفي سياق التوافق بين مكونات الجهة ولكي نكون منصفين ونستحضر الحقائق، هذا البرنامج الوطني لمحاربة السكن الغير اللائق نشمل اليوم 79 اتفاقية، المجموع ديال الاستمرار، ديال هاد 79 اتفاقية هو 2,6 و50 مليار درهم وزارة السكنى تساهم فيه بحوالي مليار درهم، 72 عملية من هاد 79 تندرج في سياق هاد البرنامج الوطني لمحاربة السكن الغير اللائق وسبعة عمليات ممولة من طرف الميزانية العامة للدولة، المجموع هو 69.

أنا غادي نجي للجواب ديال السؤال ديالكم هاد 79 تهم 79 اتفاقية تهم 69 جماعة محلية ضمن هاد 69 جماعة محلية وهذا هو الموضوع ديال السؤال 16

جماعة محلية صغيرة جدا يهمها تدخل الدولة إذا ما كاينش واحد الفرق فيما يتعلق بحجم الجماعة المحلية بقدر ما كاين واحد النوع من العدالة فيه التعامل الإيجابي مع الجماعات في مختلف أحجامها.

نحيطكم على سبيل المثال بعض الجماعات من ضمن هاد 16 جماعة تركيست في الحسيمة، تحناوت في الحوز، ازمامرة في الجديدة، تملالت في القلعة، أكوراي في الحاجب والمنزل، كذلك في إقليم صفرو كيف يتم التعامل هذوا كتقول في سؤالكم بالنسبة للجماعات المحلية اللي ما عندهاش إمكانيات، ما كاينش شي نص يدل على أنه إلى شي جماعة من الجماعات ما عتندهاش إمكانية هي مقصية، أبدا حنا اللي طالبين، التعبئة ماشي المالية، التعبئة ديال الجماعات المحلية، إلى عندها تعبئة عقارية مرحبا إلى عندها تعبئة من أجل من أجل المشاركة في التدبير مرحبا إلى عندها التعبئة من أجل التدبير والمساعدة في التدبير الاجتماعي للعمليات مرحبا، إذا كاين عندها إمكانيات من أجل المساهمة في التعبئة المالية مرحبا أما بدون تعبئة وآلوا، الرباط آ. وزير السكنى، أو وزارة السكنى، آجي تدخل ونكلس أنا اللور ونكول للوزارة وللدولة وللحكومة تجي تتدخل وأنا لا أساهم هذا وقت انتهى، ولابد الآن كل جماعة محلية تساهم طبعا وفقا للطاقات الإدارية والمالية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية ديال كل جماعة، أما الجماعة التي لا تساهم ولابد خصها تحفز حتى الدولة أنها ستشتغل معها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الحاج احمد.

تعقيب المستشار أحمد البنا:

السيد الرئيس، السيد الوزير، بالفعل ننبغيو نشكركم على الرد ديالكم ثانيا أننا ماشي غير في المعارضة غدي نكونوا ضد الخطاب ديال الحكرمي فشخص السيد الوزير، احنا معجبين به نظرا لكفاءته ولكن هنا إشكالية، الا ترون السيد الوزير أنه من أجل الوصول لطموحاتكم أنه يجب مراجعة القانون 90 - 12 الخاص بالتعمير وكذلك القانون 90 - 25 اللي كيتعلق بالتجزئات السكنية لأنه الإشكالية آالسيد الوزير هي إشكالية مطروحة على مستوى بعض إعادة الهيكلة ديال بعض الدواوير داخل جماعات قروية صغرى واللي مطلوب أن المواطن اللي كيقطن هذه الدواوير الغير اللائقة للسكن أنه يساهم بالثلث والجماعة بالتلت والدولة بالتلث حنا ما كنقولوش أن الدولة اتجي وتقوم بالواجب، الغريب في الأمر أنه كاينين إعادة هيكلة بعض الدواوير كتطلب 3، 4 ملايير واش التث ديال ساكنة واحد الدوار فيه 170 ساكن قادر أنه يعطي النصيب ديالوا في إعادة الهيكلة يستحيل.

الإشكال اللي كاين آالسيد الوزير هو المقاولة يعني الشركات العمومية المتدخلة من أجل إيجاد سكن لائق امشات انحرفت على مسارها الحقيقي، الآن ليراك وهاد لافي ولوا كيديروا قيلا، يعني كينيوا سكن ديال Lux، خلاو المواطن العادي: اللي كيعاني من أزمة السكن فمثلا أنا كنعطيك مراكش ليراك كتبيع المترب 6000 درهم للمتر، 6000 درهم واش ذوي الدخل المحدود غدي يمشيوا يسكنوا بـ6000 درهم..

احنا اللي خاص الدولة واللي تتمنى منك آالسيد الوزير ومن الطموح ديالك أنه خاص اتبحث على تجزئات سكنية بتغيير القانون، تجزئات سكنية جل المدن الحضرية هي عندها واحد Le cercle ديال ديما فيه الأراضي ديال الأحباس وأراضي، ديال الدومين والل كانت واحد التجربة، دازت في الستينات مع كامل الأسف الحكومات المتعاقبة ولا الحكومة الحالية ما خمماتش فيها أنه في إطار ذاك.. كانوا نباوا شي ديور واللي هي عادية وجدوا فيها ما يعادل 80 متر فيها التجهيز الأساسي، احنا ما كنطلبوش الشانطي نيلو، ما كنطلبوش التيليفون إدوز تحت الأرض ما كنطلبوش هديك المسائل اللي هي كضخم الفاتورة حتى كتوصل المتر المربع كيوصل إلى 80.85 ألف فرنك للمتر، واش الناس اللي كيسكنوا في السكن الغير اللائق باستطاعتكم أنهم يدفعوا 5، و6، و7 دالملايين؟ راه ما يمكنش راه الإشكالية اللي عند المواطن الآن هو هذاك التسبيق، ماشي الأداء لأنه مثل عندنا في مراكش التجمع السكني الناس دخلوا لهدوك الديور، الدولة آش بنات 4 حيوط بيت وكوزينا.. وكدا، وبقاو الناس كيدفعوا واحد الواجب شهري الآن تملكوا هاد الديور كنسميوهم احنا ديور المساكين في مراكش ملقبين بهذا اللقب..

فالإشكالية عندنا واحد العدد ديال الأراضي والتجربة خصها تعم المغرب كله لأنه ماشي المطلوب أننا بغينا تجزئة سكنية فيها جميع اللوازم باش كنغليو الفاتورة لا، هذه المؤسسات العمومية راها خرجت على مسارها آالسيد الوزير، فإلى كنتم بالفعل بغيتوا تحاربوا السكن الغير اللائق خصكم أنا واثق بأنك تعرف بأنه السكن الغير اللائق راه مكاينش غير في الدور والصفيح،

خصك دخل للفنادق العتيقة في مراكش، آالسيد الوزير خصك دخل لها وتشوف دار كانوا كيسكنوا فيها عائلة، ولت هازة 50 عائلة هذا هو المشكل، هاد 50 عائلة لو أعطيتها 80 متر بواحد المبلغ عادي جدا ب مليون ونصف أو عشرين ألف درهم ممكن أنها تخرج لأنها عايشة في القهر وهذا يمكنكم تحلوا محاربة السكن الغير اللائق شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد النائب، هو في الواقع دركم متشعب جدا أنا غنستحضر فيه ثلاثة نقط إلى شي واحدة غلطت فيها رجعني الله يجازيك.

أولا المشكل ديال القانون ثانيا المشكل ديال المؤسسات.

ثالثا المشكل اللي سميته مساكن ديال المساكين ديال الفقراء.

رابعا: قضية الفنادق بمراكش أولا فيما يتعلق بالقوانين وخاصة تعنون قانون التعمير، أنا شخصيا أقول أن قانون التعمير متكامل، خصوا بعض التنقيح ولكن ماشي تغيير اللي خصنا وهو نغير تقافة ديال التعامل ديال المدبرين ديال الإدارة العمومية مع القانون لأنه اللي ما كيبغيش اجتهد كيتخبع من وراء أنه القانون خصوا اتبدل بينما كاين الباب ديال الاجتهاد، نعطيكم جوج أمثلة، الترخيص، الرخصة، اليوم واحد السيد بغى امشى يدير دار وبغى رخصة اليوم في المغرب مابين أشهر وسنتين إلى اجتمعوا الناس اللي كيعطيو الرخصة واتفقوا بينهم وجمعوا الهمم ديالهم ممكن الرخصة في المغرب بالقانون الحالي نعطيوها في 15 يوم، وأنا مسؤول على ما أقول، 15 يوم يمكن يبداو يعطيو في المغرب للمواطنين المغاربة، تصاميم التهيئة اللي كتدار 6 سنوات و7 سنوات باش نديروا تصميم تهيئة والمدة ديالوا 10 سنوات إلى اجتمعت الهمم والادارات وتعبئت بكثير من الوطنية ومن الحضور ممكن تصميم التهيئة نديروه في سنة هذا ما خصهاش قانون خاص المسؤولين وعلى رأسهم المسؤولين ديال الوزارة ديالنا طبعا وباقي المسؤولين اللي كيدخلوا في التعمير خص يتعبئوا ويشتغلوا، ماشي فقط من أجل الدفاع عن مصالحهم الإدارات ديالهم بقدر ما يجب الدفاع عن المواطن والمحن ديال المواطن وهذا هو الخطاب ديالي في المجالس الإدارية الأخيرة ديال المؤسسات ب 24 تابعة للوزارة.

"لموضوع الثاني المتعلق بالمؤسسات العمومية قد انحرفت لا، كان واحد الوقت توجه حكومي من أجل ضخ إمكانيات بواسطة نظام الموازنة وتعطات لهذه المؤسسات إمكانية إنجاز برامج خارجة على الأشياء اللي هي منوطة بها واللي تعطاتها أمكانية باش يتبناوا الفيلات ويديروا مناطق صناعية ويديروا أشياء اللي ما داخلاش في الاختصاص ديالهم وكان هاد نظام الموازنة كيضر بواحد المجموعة ديال الموارد الجديدة بالنسبة للمؤسسات ولكن المهام الاجتماعية الأصلية ديالها فعلا كاين واحد الهروب ولكن هذه العمليات اللي تدارت تدارت بالموازات مع العمل الأصلي نظرا لضعف الإمكانيات ديال هاد المؤسسات ونظرا كذلك لأن هذه المؤسسات وخاصة مؤسسة الإسكان لا تساهم فيهم الدولة، الدولة تساهم فقط في بعض العمليات اللي معروفة و فيها توافق أو اتفاق بين يعني الدولة أو الحكومة والجماعات المحلية.

فيما يتعلق بالنقطة الثالثة قبل الأخيرة السيد الرئيس والمتعلقة فكرني الله إجازيك المتعلقة بسكن الضعفاء أو الفقراء، هذا هو بالضبط الصلب ديال البرنامج الحكومي اللي راه احنا مشتغلين عليه واللي بواسطة تعبئة العقار العمومي اللي أعلن عليه السيد الوزير الأول، نريد إنجاز برامج سكنية مابين 80 ألف و 120 ألف وأنا مسؤول على ما أقول لأنه بعض الجرائد وبعض الفعاليات يقولون أن الوزير الحالي إنه في حالة غيبوبة لأنه المنزل ديال 120000 درهم لايمكن، أقول أنه ممكن وأن هناكالآن القطاع الخاص في مدينة المحمدية قد أنجز منازل محترمة زارها السيدالوزير الأول وتم بناءها ب 80 ألف درهم، طبعابدون العقار، إذن كاينة إمكانية، إذا هاد الحكومة وان شاء الله، توصلنا إلى يعني تحسين النظام التمويلي والنظام الإقتراضي أعطينا العقار العمومي ووجهنا المقاولة من أجل انجاز مساكن ما بين 80 و120 ألف درهم هذا هو بالضبط السؤال. السؤال ديالكم، ديال مساكن الفقراء.

آخر تدخل فيما تيعلق بالفنادق مراكش إلى عندي الداكرة مازال عاقل على بعض الأرقام، أعتقد ان الموضوع يهم 110 ديال الفنادق، فيها حوالي 1600 اسرة حوالي واحد 2000 إلى مخنفش الداكرة تهرب علي 2000 دكان، المشكل ديال الفنادق ديال مراكش اللي هو مشكل قائم لأنه فيه مجموعة من الأسر المهددة

بالموت نظرا لأن هناك تداعي ديال البنايات هذا موضوع كاين، ولكن الحل ديلو معقد بطبيعة النظام العقاري الذي يتحكم في هذه الفنادق لأنه كلهم العقار ديالهم إما ديال الخواص أو ديال الأحباس وبالتالي التدخل من أجل الصيانة أورد الإعتبار هو رهين بتحرير هذه العقارات من التشنج الذي تعرفه الآن.

أنا اللي ممكن نقول لكم، أنتم تنوبون عن هذه المنطقة، هذا موضوع كذلك راه مخصوا لاقانون ومخصوا ولاشيء آخر باستثناء الإجتهاد راه نهار اللي البلدية تجلس وتجلس احداها المكونات ديال الوزارة ويجلسوا احداها المكونا ديال الوزارة ويجلسوا أحداها المكونات ديال النظومة الجهوية ويجلسوا احداها الناس مالين العقارات، أنا متأكد بالاعتقاد الجازم بأنه كاين الحلول، طبعا، امنين أن يكون الحل وتكون عملية وتكون تركيبة مؤسساتية ومالية وتقنية ومنين كيجي هذه التركيبة تتنزل عند الوزارة، يستحيل أنه الوزارة متكونش مساهمة ولكن خاص الإجتهاد، الإجتهاد على المستوى المحلي، على المستوى ديالكم، وهنا المنظومة الجهوية خصها تضطلع بالدور الطلانعي اللي هو مفروض عليها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وشكرا على مساهمته والمعلومات التي أدلى بها قبل أن أرفع الجلسة، أبلغ السادة المستشارين المحترمين أن المجلس سيعقد يوم الثلاثاء كالعادة جلسة للأسئلة الشفوية تليها جلسة أخرى للدراسة والتصويت على مشاريع يتعلق الأول بتمديد مدة انتداب أعضاء المجالس الحضرية والقروية ومجالس الجماعات والأقاليم، تم المشروع الثاني يتعلق بمراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية، والمشروع الآخر يتعلق بالتدابير الانتقالية المطبقة على ميزانية 2003 للمجموعات الحضرية.

رجاني أن السادة المستشارين يكونوا على موعد في الجلسة الثانية التي سيعقدها مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 20 ماي. شكرا لكم. رفعت الجلسة.